الفصل الأول

قضايا وطنية

obeikandl.com

obeikandl.com

«التوفيقية» .. مفتاح شخصيتنا الوطنية [١]

إذا كان ثمة ظاهرة تضرب بجذورها في أعماق شخصيتنا الوطنية، بل وتتغلغل في الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية في بلادنا، فهي ما يمكن أن نطلق عليه «الثنائية القطبية»، وتتبدى هذه الظاهرة أول ما تتبدى حين نتلمس تأثير البعد الديني على شخصيتنا الوطنية، ثم تفصح عن نفسها حين نعرّج على تأثير البعد السياسي، وتبرز من مكمنها حين نناقش تأثير البعد الاجتماعي، وتسفر عن مكنونها حين نعالج تأثير البعد الاقتصادي، بل إنها تطل علينا ـ وإن على استحياء ـ حتى في تناولنا لتأثير البعد الجغرافي.

حينما ننطلق من تأثير البعد الديني نجد أن التأثير الذي يحدثه الإسلام في مقومات مجتمعنا لا ينسحب على السياسة والتربية والاقتصاد والثقافة والفكر فحسب، ولكنه يمتد ليكوِّنَ الخصائص والملامح الأساسية التي تتسم بها شخصيتنا الوطنية ذاتها، ونحن حين نتحدث عن الإسلام في هذا الإطار، فإننا نتحدث في واقع

الأمر عمَّا أسماه البروفسور علي عزت بيجوفيتش بـ«الوحدة ثنائية القطب»[٢]، والمقصود بها تلك التي تصهر قضايا ومحاور ثنائية متباعدة ومتنافرة مثل: المادة والروح، الدين والدنيا، العبادة والعمل، الفردية والجماعية، السماء والأرض، .. وتذيبها لتكَوِّنَ منها مركّباً جديداً وخلاصة جديدة.

هذه الوحدة الكامنة في طبيعة الإسلام هي التي مَكّنته من أن يجمع بين المتناقضين في كيان واحد، وهو جَمْعٌ أو توحيد لا يقوم على أساس فكرة التجاور والتقارب فحسب، وإنما على أساس وجود التفاعل والتزاوج الذي تنتج عنه كائنات جديدة متكاملة العناصر ومنسجمة الأجزاء، وهي عملية تتشابه بشكل تام مع ما يحدث في الطبيعة، حينما تلتحم ذرات من عناصر مختلفة فتنتج عنها عناصر ذات خصائص جديدة، كما تفعل ذرات الأوكسجين حين تتحد مع ذرات الهيدروجين لتنتج الماء الذي يشرب منه الإنسان والحيوان والنبات.

وهذه الوحدة الكامنة في طبيعة الإسلام تفصح عن نفسها في شعائره وشرائعه، وهي تتجلى في أوضح صورة في أركان الإسلام الخمسة، فالصلاة بهذا المعنى ليست عملية «آحادية الجانب»، ولكنها فرض يجمع ويوحد بين الجانبين التعبدي والروحي من جهة، والعملي والصحي (الوضوء) من جهة أخرى، وهي ليست مجرد اجتماع الناس لأداء الصلاة في جماعة فحسب، ولكنها أيضاً

مناسبة للعلاقات الشخصية المباشرة، مما يجعلها مدرسة يومية للتآلف والمساواة والوحدة من جهة، وضد الفردية والسلبية والانعزال من جهة أخرى، وما يقال عن الصلاة يمكن قوله أيضاً عن بقية الأركان[٣]، بل إن الوحدة التي يتميز بها الإسلام تتضح وتبرز في أمور كثيرة متعددة، تقود في التحليل النهائي إلى حقيقة أن الإسلام هو دعوة لحياة مادية وروحية في آن.

واتساقاً مع هذه الحقيقة، فإن أي حلول أيديولوجية أو عقائدية تغلِّبُ جانباً من طبيعة الإنسان على حساب الجانب الآخر من شأنها أن تعيق انطلاق القوى الإنسانية وتؤدي إلى الصراع الداخلي، وانطلاقاً من هذه الحقيقة أيضاً فإن الفشل والإحباط والتراجع الذي أصاب ويصيب الأيديولوجيات والعقائد الكبرى في العالم، إنما حدث ويحدث بسبب نظرتها إلى الإنسان والحياة نظرة «آحادية الجانب» شطرت العالم شطرين متصادمين متنافرين : شطر مادي موغل في الإلحاد، وآخر لاهوتي مغرق في الطقوس.[٤]

كذلك، فإن الوحدة الكامنة في طبيعة الإسلام لا تتولّى روح الفرد وتهمل عقله وجسده، أو تتولّى شعائره وتهمل شرائعه، أو تتولى ضميره وتهمل سلوكه، وهي لا تتولاه فرداً وتهمله جماعة، ولا تتولاه في حياته الشخصية وتهمل نظام حكمه وعلاقات دولته[٥]، وهذا يدفع إلى التأكيد بأن الشخصية الإسلامية في نموذجها المثالي هي شخصية متوازنة متكاملة، لا يطغى فيها جانب على آخر، من منطلق

أن الإسلام قد اختط منهجاً متوازناً متكاملاً في تربية الإنسان، أخذاً بعين الاعتبار عقله وروحه وبدنه في آن، وهذا هو جوهر ولب «الوحدة ثنائية القطب».

وحين نعرِّج على البعد السياسي، يتبين لنا أن الدولة السعودية الأولى ـ التي تعد المملكة العربية السعودية امتداداً تاريخياً لها ـ قامت أساساً على ثنائية دينية سياسية، تمثلت وتجلّت في التحالف والتعاهد الذي قام بين الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد ابن عبد الوهاب، هذه الثنائية المنبثقة عن التكامل والتفاعل الديني السياسي يمكن إرجاعها إلى حقيقة أن الدين والمنحى السياسي اشتركا في أغراض وأهداف متكاملة، حيث كان وجود الأول يعتمد على بقاء الثاني واستمرار دعمه للأول[٦]، ولقد نجحت تلك الثنائية لأنها ـ من جهة ـ زوّدت القاعدة الدينية بالأداة السياسية اللازمة التي يصعب دونها تحقيق هدفها المرغوب، ولأنها ـ من جهة أخرى ـ أمدت القاعدة السياسية بالأداة الفكرية والعقدية اللازمة، التي يصعب دونها تحقيق تطلعاتها المنشودة.

ومنذ ذلك التاريخ ظلت هذه الثنائية تمثل ركناً ركيناً ودعامة ثابتة في الحياة السياسية والفكرية للدولة، إلى أن جاء الملك عبد العزيز الذي ساعده وعيه التاريخي، وإيمانه الديني العميق، وواقعيته وحسه السياسي المرهف، على إيجاد نوع من التوازن، أو التوفيق، أو

الموائمة بين السياسة والعقيدة، والذي كان من الدعائم الأساسية التي استند عليها في تشييد الدولة السعودية المعاصرة.

ليس هذا فحسب، بل إن هذا التوازن أو التوفيق أو المواءمة قُدِّر له أن يكون سمة مميزة من سمات الواقع السياسي السعودي حتى يومنا هذا، وهي سمة منطلقها الدائم وجوهرها الثابت هو التوفيق بين الأقطاب المتباعدة، وتحقيق الانسجام والتكامل بينها .. بين الانطواء والانفتاح، بين الجمود والاندفاع، بين القديم والجديد، بين الأصالة والمعاصرة، بين وضع حد للتسيّب ولكن دون أن يؤدي إلى التعصب، والسيطرة على الانفلات ولكن دون أن تقود إلى التزمت، بين الاتجاهات التي تميل إلى الغلو والإفراط، والاتجاهات التي تميل إلى التساهل والتفريط.[٧]

وحين نتحدث عن البعد الفكري يتضح لنا أنه منذ بداية توحيد المملكة، وبداية الاتجاه نحو ترسيخ وتدعيم أسس الدولة القومية الحديثة فيها، وجدنا أنفسنا، وفي إطار تعاملنا مع قضايا الهوية والانتماء، في مواجهة «ثنائيات» ملحوظة تميزت بها تلك القضايا، وانعكست على حياتنا الاجتماعية والفكرية والسياسية، وكان لها تأثير ملحوظ على بلورة شخصيتنا الوطنية وتكاملها وترسيخ جذورها.

إحدى تلك الثنائيات تمثلت في موقفنا إزاء الجدلية المصطنعة بين العروبة والإسلام، التي طرحت قسراً على الفكر السياسي العربي، والتي ساعدتنا حقائق التاريخ ومعطيات الجغرافيا على حسمها مبكراً، من منطلق أن طرفي الثنائية يمثلان بالنسبة لنا صيغة

واحدة لوضع دائم مستمر في تاريخنا وفي حياتنا، وباعتبار أنهما معاً، وبتلاحم عضوي، يصوغان هويتنا القطرية والقومية، ويحددان مصالح بلادنا الوطنية، ويرسمان مناهجها وارتباطاتها السياسية.

ثنائية أخرى تمثلت في تعاملنا من جهة مع ما يقرره ديننا الإسلامي الحنيف من نبذ للتعصب القومي ودعوة للعالمية، بمعنى تجاوز الانتماءات القطرية والقومية، ومن جهة أخرى مع حقيقة ارتباطنا بالأرض التي نشأنا وترعرعنا في ربوعها وأرجائها، والكيان السياسي الذي ننتمي إليه.

ثنائية ثالثة تجلت في التحدي الكبير الذي واجهنا ـ وربما لا يزال يواجهنا ـ والمتمثل أساساً في التوفيق بين أصالة تنبثق من واقعنا، وتتصل بماضينا وتراثنا، وترتبط بقيمنا ومثلنا العليا، بكل ما يفرضه ذلك علينا من معايير، وما يتطلبه من واجبات أو يحتّمه من مسؤوليات وتبعات، ومعاصرة نقبل بها حضارة العصر الذي نعيش فيه، والذي اكتشفنا أنه لا مفر من التعامل بين سكانه، ولا مناص من التفاعل بين أفراده، ولا مندوحة من الاعتماد المتبادل في شؤون حياة قاطنيه وأمور معاشهم.

ومن المؤسف، أن نجد أن هذه الثنائية قد سلكت مؤخراً منحى سلبياً، حيث ساعدت تطورات الأحداث التي شهدتها بلادنا في الآونة الأخيرة على بروز استقطاب حاد بين توجه تكفيري منغلق ومتطرف، وتوجه ليبرالي منفلت ومائع.

وثنائية رابعة تبَّدت في صيغة تساؤل لا يزال مطروحاً على فكرنا المعاصر، هو : كيف يتسنى لنا ترسيخ مفهوم الانتماء الذي اخترناه لأنفسنا، بحيث نجعله يصهرنا في بوتقة واحدة، مع احتفاظنا بمظاهر التنوع والتعدد؟ وتنطلق الثنائية التي يستند إليها هذا التساؤل من فكرة بناء وحدة وطنية قوية، تقوم على محورين أساسيين: محور يعترف بالتنوع ويعتز بالتعدد، ويثبت الخصوصية في غير تحجر أو تزمت، ومحور آخر يؤكد الولاء الوطني، ويعطي المشاعر الوطنية حقها، ويسعى إلى إيجاد بوتقة وطنية تذوب فيها جميع الانتماءات القبلية والإقليمية، والتعددات الثقافية والمذهبية.

وحين نناقش تأثير البعد الاجتماعي، نجد أن تأسيس المملكة وما أدى إليه من فرض مفهوم المواطنة السياسية بما تنطوي عليه من حقوق وواجبات، وكذلك ما أحدثته التطورات الاقتصادية المهمة، وفي مقدمتها اكتشاف النفط وما تلاه من تدفق للثروة.. نجد أن كل ذلك قد حمل معه قيماً وأفكاراً وأنماطاً جديدة كان لابد من أن يؤدي تفاعلها مع القيم والأفكار والأنماط السائدة إلى انعكاسات بالغة الأهمية على جميع مظاهر حياتنا، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بتكوين ملامح وصفات شخصيتنا الوطنية.

طرفا الثنائية هنا يتجاذبهما نسقان من القيم الاجتماعية المتنافرة: قيم البداوة القادمة إلينا من الصحراء، وقيم الحضارة المنبعثة من المدن ومراكز الاستيطان، وكان التحدي الذي واجهنا بسبب هذه الثنائية

يتمثل في مدى قدرتنا من جهة على التمسك بالإيجابيات والجوانب المفيدة في القيم القديمة، ونبذ السلبيات والجوانب السيئة فيها، ومن جهة على الانفتاح المتبصر على الثقافات والتجارب الاجتماعية، التي تتعرض لها عادة المدن والمراكز الحضرية، و«تطعيم» النظام القيمي الناشئ، الذي يتولد من حصيلة التفاعل بين القديم والجديد، بما يتناسب منها مع تركيبته الاجتماعية وتراثه الثقافي والفكري.

وحين نعالج تأثير البعد الاقتصادي، نلاحظ أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها بلادنا منذ اكتشاف النفط، وبخاصة بعد تدفق الثروة الذي أعقب ذلك الاكتشاف، أدت إلى وضع استقطابي وجدنا أنفسنا فيه، في البداية، حيارى بين التمسك بمعطيات اقتصاد تقليدي (زراعي رعوي)، تميز بكونه اقتصاد كفاف يشبع حاجات محدودة لعدد محدود من الناس، ويحصرهم في عالم صغير تطوّقه الصحراء، وتقيّده ندرة الموارد وقلة الإمكانات، ولكنه بالرغم من كل ذلك تسوده الطمأنينة والقناعة والرضا، ويوثق عراه التضامن الأسري والتكافل الاجتماعي... وبين الانغماس في مغريات اقتصاد حديث (صناعي استهلاكي) زج بنا في عالم كبير يعج بالحركة ويموج بأفكار ونظريات وفلسفات غريبة على أسماعنا، وشاذة عن تربيتنا، وبعيدة عن أفئدتنا، تذوقنا فيه طعم الترف الحضاري بآلياته الرهيبة، وتقنياته العجيبة، ومبتكراته المذهلة، ولكنه بالرغم من كل ذلك أقحمنا في أتون المجتمع العصري الحديث، بتوتراته النفسية،

وأمراضه الاجتماعية، وصرعاته الاستهلاكية، ناهيك بما يسوده من زعزعة في القيم التقليدية، وتراجع في الضوابط الدينية والأخلاقية.

أما البعد الجغرافي، فقد يبدو للوهلة الأولى أنه ينفرد عن بقية الأبعاد بكونه آحادي الجانب، لا ثنائي القطب، باعتبار أن الصحراء هي السمة الرئيسة الغالبة على الطابع الجغرافي لبلادنا، ومع ذلك، فإن الثنائية تطل علينا هنا، وإن كان على شيء من الاستحياء، لأن من الصعوبة بمكان أن نتغافل عن حقيقة أن الصحراء بحكم كونها تمثل الطبيعة الجغرافية السائدة هي موطن البادية، والبادية والحاضرة هما طرفا المعادلة الرئيسة التي ترك التفاعل السياسي بينهما في الماضي بصماته واضحة على تاريخنا، وأوضاعنا الاجتماعية، ونظامنا القيمي لمدة طويلة من الزمن.

وعلى الرغم من أن الحركية السياسية التي أصبح يعيشها مجتمعنا الحديث لم تعد تستند على ذلك التفاعل القديم بين البادية والحاضرة، أو بالمفهوم الجغرافي بين الصحراء ومراكز الاستيطان (المدن)، وإنما أصبحت قائمة على التفاعل الاجتماعي في داخل الحاضرة، بمعنى أن تأثير البادية علينا من الناحية السياسية قد تلاشى بشكل شبه نهائي... على الرغم من ذلك إلا أن جانباً لا بأس به من قيم البادية أخذ طريقة إلى الترسب في نفوسنا من حيث نشعر أو لا نشعر.

هذا التفاعل الجديد كان لابد وأن يكون له تأثيره على أوضاعنا ومشكلاتنا الاجتماعية الراهنة، وهو

ما يسمى في علم الاجتماع الحديث بصدام الثقافات clash of cultures.

أما وقد وصلنا إلى هذا المنعطف، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ما هو تأثير هذه «الثنائيات» التي تزخر بها أوجه الحياة الدينية والسياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية في بلادنا على شخصيتنا الوطنية؟ وكيف يمكن التعامل مع ما تمارسه هذه «الثنائيات» من تأثيرات؟

تقتضي منا الإجابة على هذه التساؤلات استحضار فرضية معينة ترتكز على المعادلة الآتية:

بما أن الواقع السياسي الذي تعيشه أي جماعة بشرية في مرحلة تاريخية محددة هو المحور الذي تستند عليه الشخصية الوطنية لتلك الجماعة، والذي تؤثر فيه مجموعة من الخصائص الثابتة والمتغيرة: كالعوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والبيئية والفكرية..

وحيث إن المقصود بالواقع السياسي المحدد هو التركيبة التي تتكون من النظام السياسي والديني الذي تخضع له تلك المجموعة البشرية في مرحلة تاريخية محددة..

ولما كانت طبيعة الواقع السياسي لبلادنا هي التي فرضت الملامح الأساسية والمكونات الرئيسة لشخصيتنا الوطنية، والتي تفاعلت

تحت تأثير عوامل أخرى منها الثابت ومنها المتغير، ليصبح محصلة ذلك التفاعل هو شخصيتنا الوطنية في شكلها وسماتها وملامحها المعاصرة...

فإنه يمكن القول إذن: إن الواقع السياسي الذي تعيش شخصيتنا الوطنية في كنفه، والذي يحدث تأثيرات عميقة على محدداتها ومكوناتها، وكذلك عمليات الاستقطاب الثنائي الذي رأينا كيف تزخر بها أوجه الحياة الدينية والسياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية في بلادنا ... أدى إلى أن تكون السمة الرئيسة التي تتصف بها شخصيتنا الوطنية هي «السمة التوفيقية»، بمعنى قدرتها على «التوفيق» بين استقطابات ثنائية مختلفة ومتعددة ومتنوعة ... القديم في مواجهة الحديث، الأصالة في مواجهة المعاصرة، الروحانيات في مواجهة الماديات، المحافظة في مواجهة الانفتاح، القيم الزاحفة من الصحراء في مواجهة القيم المنبثقة من المدن، معطيات الاقتصاد التقليدي في مواجهة متطلبات الاقتصاد الحديث. [٨]

«التوفيقية» بهذا المعنى لا يقتصر هدفها النهائي على التوصل إلى «الحل الوسط» بين أمرين فحسب، ولكن صيغتها المثالية تكمن في إيجاد التزاوج المثمر والتفاعل الحي بينهما، وصولاً لما يمكن أن نسميه «الوحدة الإيجابية ثنائية القطب».

الطريق إلى تحقيق هذا الهدف النهائي، والسبيل إلى التوصل إلى هذه الصيغة المثالية، لم يكن في الماضي، ولن يكون في المستقبل

عملية سهلة، أو أمراً هيناً يسيراً، فهو إما أن يؤدي إلى «الازدواجية» من جهة أو «التطرف» و «التعصب» و «الانغلاق» من جهة أخرى باعتبارهما يمثلان المسار السلبي للتوفيقية، وإما أن يقود إلى «الاعتدال» من جهة أو إلى «الوسطية» من جهة أخرى باعتبارهما يمثلان التعبير الإسلامي المثالي عن فكرة «الوحدة الإيجابية ثنائية القطب».

المسار السلبي للتوفيقية:

الانحراف بالتوفيقية عن مسارها السليم، أو عدم القدرة على التكيّف مع متطلباتها ومقتضياتها يؤدي في بعض الحالات إلى نشوء أو انتشار أو تغلغل ظاهرة الازدواجية.

وإذا كانت الازدواجية بالمفهوم النفسي (السيكلوجي) هي ذلك المرض النادر الذي يعتري بعض الأفراد بسبب عوامل وظروف خاصة بتكوين شخصياتهم، حيث يتقمص صاحبه شخصية معيّنة تارة، أو يتحول عنها إلى شخصية أخرى مناقضة تارة أخرى، إلا أن الازدواجية بالمعنى الاجتماعي ـ وهو المعنى المقصود في هذا السياق ـ ليست مرضاً نفسياً، وإنما هي ظاهرة اجتماعية موجودة في كثير من المجتمعات البشرية بشكل ضعيف أو بشكل قوي، تبعاً لتفاوت الظروف في كل مجتمع، وسببها هو وقوع المجتمع تحت تأثير نظامين متناقضين للقيم، حيث يضطر بعض الأفراد من جرّاء ذلك إلى الاندفاع وراء أحد

النظامين تارة، ووراء الآخر تارة أخرى، وهذا أمر كثير الحدوث في المدن عادة، ونادر الحدوث في البادية، حيث يعيش المجتمع البدوي في ظل ثقافة اجتماعية واحدة ونظام موحد للقيم.

وفي إطار محاولات مجتمعنا الدائبة وجهوده المستمرة للتكيف مع السمة التوفيقية التي ميّزت شخصيته الوطنية كان من الطبيعي أن تنشأ بعض الحالات، التي تعرضت فيها عملية التكيّف تلك لتأثيرات سلبية أدت إلى اتصافها بالازدواجية كظاهرة اجتماعية.

من تلك الحالات ـ على سبيل المثال ـ تفشي الوساطة التي لا تعد ـ فحسب ـ ظاهرة طارئة على ثقافتنا الاجتماعية، أو جديدة على مخزون عاداتنا وتقاليدنا، بل هي مستمدة من صميم تلك الثقافة، ونابعة من قاع ذلك المخزون، فالفرد حين يلجأ إلى الوسيط إنما يستثير فيه حق القرابة أو الجيرة أو العصبية أو الشهامة وما أشبه، وجميعها من القيم التي تضرب بجذورها في أعماق تربتنا الاجتماعية، والوسيط بدوره لا يستطيع أن يمتنع عن قبول الوساطة، حيث تفرض عليه التقاليد والأعراف أن يرحب بها ويقبلها، ويسعى ما وسعه الجهد لتحقيقها، الأمر الذي يوجد (استقطاباً) يعرض المجتمع للازدواجية والوسيط للحرج، فهو من جهة ملتزم بما تفرضه مبادئ العدالة والمساواة من تبعات، وما تتطلبه الأنظمة والقوانين من مسؤوليات، ومن جهة أخرى مضطر في بعض الأحيان إلى مراعاة حقوق الوساطة التي قد تتنافى مع تلك المبادئ وتتعارض مع تلك الأنظمة.

ومن تلك الحالات أيضاً ما يمكن أن نسميه بظواهر الانفصام بين الداخل والخارج، التي يمكن تلمّسها تارة في ميل بعض أفراد المجتمع في بعض الأحيان إلى التعبير عما يرجونه، (وهو باطن الذات أو داخلها)، وليس عما هو واقع بالفعل (وهو الواقع الخارجي)، وتارة أخرى في الفصل بين القول والاعتقاد، حيث يقول بعضهم أحياناً ما لايعتقدونه، ويعتقدون أحياناً أخرى ما لايقولونه، باعتبار أن الاعتقاد شعور داخلي، والقول هو التعبير الخارجي عن ذلك الاعتقاد، وتارة ثالثة في الفصل بين القول والعمل، حيث يصرح بعضهم أحياناً بشيء ولا يعملون به، ويعملون أحياناً أخرى شيئاً لا يصرحون به، باعتبار أن القول يحتوي على الأساس النظري للسلوك، أي أنه باطن وداخل السلوك، أي ما وراءه، في حين أن العمل هو التعبير عن القول، أي ظاهر السلوك وخارجه. (٩)

كذلك، فإن لجوئنا إلى (التوفيقية) كمخرج من معضلة الأصالة والمعاصرة، وهي الثنائية التي ما فتئت تمارس تأثيراً ملحوظاً على أوجه حياتنا، أدى إلى إشكالية مقتضاها أنه إلى جانب البنى الحديثة المنقولة لنا من الخارج، بقيت بنىً قديمة موروثة من ماضينا تحتفظ بوجودها، وأحياناً بكامل قوتها وصلابتها في بعض القطاعات مثل قطاع التعليم على سبيل المثال، حيث تتمثل هذه الازدواجية في وجود نمطين من التعليم في آن واحد: أحدهما: «عصري» يتماشى مع

النموذج الخارجي ويتأثر به، وثانيهما: «تقليدي» ينبع من التراث المحلي ويرتبط به.

كذلك، فإن الانحراف بالتوفيقية عن مسارها السليم، أو عدم القدرة على التكيف مع متطلباتها ومقتضياتها يؤدي في حالات أخرى إلى نشوء ظواهر التطرف والتعصب والانغلاق والتكفير، وهو ما أصبح مجتمعنا، مع الأسف الشديد يعاني منه في الآونة الأخيرة.

المسار الإيجابي للتوفيقية :

وإذا كان المسار السلبي للتوفيقية يؤدي ـ كما رأينا ـ إلى الازدواجية باعتبارها ظاهرة اجتماعية، فإن تثبيت التوفيقية على مسارها السليم والقدرة على التكيف مع متطلباتها ومقتضياتها من شأنه تحقيق الاعتدال «والوسطية «باعتبارهما يمثلان الصورة المثالية للشخصية الإسلامية، ومن ثم الصيغة المثلى التي تطمح شخصيتنا الوطنية إلى تحقيقها .

لا تعني الوسطية هنا بالضرورة التسطّح في الطابع الوطني وطبعه باللون الباهت، ولكنها تعني الجنوح إلى الاعتدال والتوازن والعزوف عن الغلو والتطرف، وتعني تقبّل الجديد دون نبذ القديم ،وتعني صهر قضايا ومحاور ثنائية متباعدة ومتنافرة، سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو الفكري

في بوتقة واحدة، والرقى بها إلى صيغة تكاملية جديدة تحقق الأفضل وتنبذ الأسوأ [١٠] .

تكمن أهمية هذه الوسطية في أنها تمثل منطقة الأمان والبعد عن الخطر، فالأطراف عادة تتعرض للخطر والفساد بخلاف الوسط الذي يقوم حوله سياج من الحماية والحراسة ،فهو رمز الوحدة ،لأن الشيء يمكن أن تكون له عدة أطراف، ولكن لا يمكن أن يكون له سوى وسط واحد، وهو رمز التكامل ، لأن الصلة بين الأطراف تكون دائماً عن طريق هذا الوسط ومن خلاله وبواسطته[١١] .

وعلى الرغم من الظروف المختلفة والمتغيرات المتباينة التي عشناها ماضياً وحاضراً من فقر وغنى ،ومرض وصحة، وتشتت ووحدة ،وفوضى وأمن، وزعزعة واستقرار، استطاعت شخصيتنا الوطنية تجاوز هذا المد والجزر، والتغلب على كثير من الثنائيات والاستقطابات ،وبلورة سمات محددة أبرزها ـ كما رأينا ـ «التوفيقية» التي تمثل المجهر الذي يكشف دقائق تلك الشخصية، والمفتاح الذي يترك الباب مشرعاً أمام محاولات فهم مكوناتها وتقصى أبعادها.

يتطلب الرقي بهذه السمة التوفيقية إلى مستوى الوسطية من جهة درجة قصوى من النضج الفكري والعقلي، ويرتبط من جهة أخرى بظروف البيئة المحيطة ،وبقدر ما يسودها من مبادئ وقيم وموروثات ومكتسبات تشكل الدافع والحافز للوصول إلى ذلك النضج ومن ثم إلى الوسطية المنشودة [١٢] .

وفي التحليل النهائي، فإن نجاحنا في إثبات وجودنا وتحقيق ذاتنا وانتشالنا من دوائر التعصب المقيت والانغلاق المدمر وتيارات التكفير وآحادية الرأي من جهة، ومن التيارات الداعية إلى الانسلاخ التام عن نظامنا القيمي ونسقنا الاجتماعي، وتبنّي مقولات دخيلة على فكرنا وتربيتنا من جهة أخرى .. كل ذلك يرتبط بمدى قدرتنا على الاقتراب من هذه الوسطية باعتبارها الصيغة المثالية لشخصيتنا الوطنية.

obeikandl.com

ظاهرة التطرف [١٣]

التطرف ظاهرة تتكرر في كل زمان ومكان، فهي تتكرر في جميع المجتمعات، وعبر كافة العصور، وفي إطار مختلف النظم السياسية والاجتماعية، وهذا من ثم يجعل منها ظاهرة قابلة للدراسة العلمية، بمعنى أن إمكانية مواجهتها والقضاء عليها، أو على الأقل التخفيف من غلوائها، أمر ممكن وقابل للتحقيق، والتطرف أيضا ظاهرة مَرَضية، وبصفته هذه فإن التصدي له ومعالجته ـ شأنه في ذلك شأن أي مرض من الأمراض ـ يمكن أن يتم إذا استكملت ثلاثة عناصر رئيسة هي: التحديد والتعريف، ثم التشخيص، ثم تقديم الوصفة العلاجية المناسبة.

نقطة البداية في العنصر الأول، وهو التحديد والتعريف، هي التفرقة بين التطرف والجريمة، فالجريمة هي الخروج على القواعد الاجتماعية والقانونية المتعارف عليها باتخاذ سلوك مناقض لما تقضي به تلك القواعد، وبهذا المعنى هي حركة في عكس اتجاه القاعدة الاجتماعية، أما التطرف فهو ـ في جوهره ـ حركة في اتجاه القاعدة

الاجتماعية، ولكن مدى هذه الحركة يتجاوز في العادة الحدود التي تسمح بها القاعدة أو يرتضيها المجتمع، هذه التفرقة على جانب كبير من الأهمية، لأنها تبين لنا أن «المتطرف»: يبدأ مسيرته من داخل القاعدة الاجتماعية، ومن ثم فلا يمكن إيقافه أو معاقبته لأنه يتحرك في واقع الأمر مع تلك القاعدة وفي اتجاهها، على خلاف المجرم الذي يمكن محاسبته منذ اللحظة الأولى لنشاطه، لأن هذا النشاط قد تحرك في الأساس ومنذ البداية في اتجاه معاكس للقاعدة الاجتماعية[١٤].

ومن ثم تصبح المشكلة الصعبة والمعّقدة والدقيقة التي تواجهها الأجهزة السياسية والأمنية هي تحديد اللحظة التي يتجاوز «المتطرف» عندها حدود الحركة المقبولة اجتماعياً، أو المسموح بها نظامياً (قانونياً)، والتي يمكن عندها فقط وصفه بالتطرف واعتباره قد خرج على القاعدة (أي قبل أن يُقدِم على ارتكاب العمل الذي تنطبق عليه مواصفات الجريمة).

حين نطبق هذا المنظور على حالات التطرف التي شهدتها بلادنا، نجد أن الشخص المعني يبدأ كأي شخص متدين يطبق تعاليم الإسلام ومبادئه، ويلتزم بقيمه ومثله العليا، ويحث الناس على السير في هذا الطريق، وبطبيعة الحال، فإن مثل هذا التوجه لا غبار عليه، بل إنه يُعدّ توجهاً محموداً ولابد من تأييده وتشجيعه والحث عليه.. ثم يواصل هذا الشخص مسيرته متجهاً نحو التشدد

مع نفسه، ومع المجتمع.. ثم ينتقل خطوة أخرى حيث يبدأ في إصدار أحكام قاطعة بالإدانة على كل من لا يسير في نفس الاتجاه الذي يسير هو فيه، ويصاحب ذلك موقف متشدد من المجتمع ومؤسساته وحكومته، بحيث يؤدي به في النهاية إلى العزلة والمقاطعة للمجتمع والحكم عليه بالردة أو الكفر.. ثم تتحول العزلة والمقاطعة عند البعض إلى موقف عدواني حركي، وهنا يبدأ المنعطف الخطير في هذه المسيرة حيث يبدأ التشبع، ومن ثم اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ فكرة: أن هدم المجتمع ومؤسساته هو جهاد في سبيل الله، لأنه مجتمع منحرف لا يحكم بما أنزل الله.

لا تقتصر هذه المتابعة لبدايات نشوء ظاهرة التطرف لدى الشخص، ومن ثم تطورها على حالة المتدين فحسب، ولكنها تنطبق أيضاً على جميع الفئات الأخرى، سواء تلك التي تؤمن بعقيدة سياسية معينة، أو التي تتبنى نموذجاً أو قالباً فكرياً محدداً، أو التي تعتنق مذهباً اقتصادياً أو اجتماعياً مستوراً.

أما بالنسبة للتعريف فإنه يمكن القول: إن التطرف هو تجاوز حد الاعتدال، والاعتدال هو لزوم الوسط بين طرفين أو جانبين متنافرين، بهذا المعنى فإن التطرف هو انزواء وابتعاد، وهو الأخذ بطرف واحد وإهمال أو إنكار باقي الأطراف، وبما أن المتطرف يحصر الصواب في الطرف الذي اختاره وحده دون غيره، ومن ثم يهمل الباقي ويقصيه،

فإنه بذلك يمارس عدواناً على الأشياء، وتعسفاً في الأحكام معتبراً ذلك صواباً ومعرفة[١٥]

وإذا أردنا معرفة الأسباب التي تؤدي إلى التطرف فسنجد أنها متعددة ومتنوعة، وتتصل بعدة جوانب فكرية واجتماعية وتربوية وسياسية واقتصادية، هذه الجوانب المتعددة تتفاعل بنسب تختلف باختلاف الظروف الشخصية، والموضوعية التي تحيط بالفرد والمجتمع في آن واحد، ومن ثم فإن علاج التطرف لا بد أن يتم بعد التشخيص الدقيق لجميع هذه الجوانب، وفي ضوء الظروف والملابسات التي تسهم في نشأة فكر المتطرف وتوجهاته، وتشكيلها.

إن التعامل العقلاني والموضوعي مع ظاهرة من الظواهر يتطلب أولاً الاعتراف بها كشيء واقع .. أي كظاهرة لها أسبابها الموضوعية، ويتطلب ثانياً تحليلها وتشخيصها للكشف عن أسبابها الحقيقية وعن تركيبتها وآلية عملها، ومن هذا المنطلق فلكي يتسنى النجاح في التصدي لظاهرة التطرف، لا بد أن تتم عملية التشخيص هذه - نظراً لأهميتها القصوى - على مستوى كبير من الدقة والشمولية والموضوعية والعقلانية، ولا بد أن تتضافر فيها الجهود من كافة الأجهزة والجهات المعنية للوصول إلى التشخيص المنشود، وهنا لابد من التأكيد على أنه لا يصح على الإطلاق أن تبدأ مرحلة العلاج قبل الفحص الكامل والشامل للحالة المرضية التي نحن بصددها، وقبل

التشخيص الدقيق لها، بمعنى أنه لا يجب القفز إلى وصف العلاج قبل استكمال هاتين الخطوتين الأوليتين والأساسيتين.

ومع أنه لا يجب القفز إلى وصف العلاج قبل استكمال الفحص والتشخيص، إلا أن بالإمكان الحديث عن مفهوم الوقاية .. وهي كما نعلم شرط أساسي لتجنب الأمراض ومكافحة الأسقام، والوقاية من حالة التطرف التي تعرضت لها بلادنا يمكن أن تتحقق عن طريق «تحصين «ثلاثة محاور أساسية في المجتمع هي: المحور الديني، حيث ترتكز الوقاية على وسائل وسبل غرس القيم الإسلامية السامية وتقويم بعض الاجتهادات نحو هذا التوجه، والمحور الوطني، حيث ترتكز الوقاية على وسائل وسبل ترسيخ مفهوم الوطنية، والمحور التربوي التعليمي حيث ترتكز الوقاية على وسائل وسبل إعادة النظر في البرامج التعليمية والمناهج الدراسية.

أولاً - المحور الديني :

يُعدّ المحور الديني من أهم المحاور التي يمكن أن تقوم بدور فاعل ومؤثر في تحصين مجتمعنا من ظاهرة التطرف، وتساعد في تطبيقنا لشروط الوقاية من هذا المرض الخبيث.

بادئ ذي بدء، لا بد من التأكيد على أن الإسلام صريح في كونه دين الوسط، والاعتدال والأخذ بالتي هي أحسن، ولا يتسع المجال لعرض الآيات البيّنات في القرآن الكريم، وكذلك الأحاديث النبوية

الشريفة التي تؤكد ذلك، سواء في مجال الدعوة والعقيدة، أو في مجال المعاملات، لذلك لا يصح على الإطلاق القول: إن في الإسلام مكاناً للتطرف والغلو، سواء تعلق الأمر بتعامل المسلمين مع بعضهم، أو بعلاقاتهم مع غيرهم من الأمم والشعوب، فالوسطية في الإسلام هي الأصل والقاعدة، وهي الأقرب إلى فطرة الناس وأمزجتهم التي تنفر بحسها التلقائي من التطرف والغلو والإفراط في التشدد، وإذا كان التاريخ الإسلامي قد شهد في مختلف مراحله نماذج من الغلو وأشكالاً من التطرف، فلقد كانت استثنائية ومحدودة، ولم يكتب لها أن تعيش طويلاً في أذهان الناس، بل إنها سرعان ما اندثرت، وما كُتِبَ له البقاء والغلبة كان دائماً هو فكر أهل السنة والجماعة الذي يمثل الاعتدال والوسطية.

بيد أن المشكلة في واقع الأمر هي أن التطرف يوظِّفُ الكلام الحق في غير موضعه، وسواء أكان ذلك بنيّة مبيتة أم بحسن نية، فإن الإسلام لا يمكن أن يحمل وزر من يستعمل الكلام الحق في غير موضعه الذي وُضِعَ من أجله، أو كما قال الإمام علي بن أبي طالب قولته التي ذهبت مثلاً: (كلمة حق أريد بها باطل). وذلك في تعليقه على رفع الخوارج لشعار (لا حكم إلا لله).

ولما كان الأمر كذلك، وحيث إن مجتمعنا يتسم بالاعتدال ويتمسك به كمنهج وأسلوب حياة، فإنه يصبح من الضروري تكريس الجهود وحشد الطاقات للكشف الهادئ الموضوعي الرزين عن أبعاد الفكر

المتطرف، وتسليط الأضواء على وسطية الإسلام، سواء في رحمته وسماحته وعدله، أو في بعده عن الغلو والتعصب، ونأيه عن التعسير والتنفير، ولعل من أهم الخطوات في هذا الشأن:

الحرص الدائم على أن تكون الخطابة في المساجد منبراً صادقاً لتوضيح حقيقة الإسلام السامية، وجوهره الصافي النقي .. إن خطبة الجمعة من شعائر الإسلام الكبرى، ومعانيها تنساب إلى النفوس، وتستقر في الأعماق في لحظات انعطاف إلى الله سبحانه وتعالى، وتقبل لأوامره ونواهيه، ومن ثم فإن موضوعها يكون دائماً عميق الأثر، جليل النفع، الأمر الذي يستلزم توظيف الخطبة توظيفاً منهجياً، حتى تؤدي رسالتها في بث روح التسامح والإخاء والمودة والاعتدال والتكافل بين المسلمين، ومعالجة الأمراض الاجتماعية ومشكلات الشباب وقضاياه الفكرية، ومواكبة أحداث الساعة وتعقيدات الحضارة الحديثة، وتوضيح موقف الإسلام منها.

العمل الجاد لتطوير الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة في التركيز على الأطروحات المفيدة، التي تبني وتؤصل المنهج الوسطي المعتدل، وتنقض وتكشف الفكر المتعصب والمتطرف، وللتلفاز بصفة خاصة دور فاعل ومؤثر في هذا الصدد، الأمر الذي يقتضي تطوير البرامج الدينية والثقافية فيه، مما يجعلها أكثر قدرة على معالجة هذه القضايا والتعامل معها بشكل جذاب ومدروس، يتفق مع أحدث ما توصل إليه علم الاتصال

والمعلومات، وينسجم مع تطورات العصر، ويتلاقى مع اهتمامات الناس وأولوياتهم.

ثانياً ـ المحور الوطني :

يتفق الدارسون والمتخصصون على أن نجاح تجربة الوحدة وتعميق الانتماء الوطني في أي دولة من الدول يمكن أن يتحقق إذا ما توافر العاملان الأساسيان الآتيان :

قدرة الدولة على الاستمرار في إعطاء المواطنين الذين ينتمون إليها بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم ما يكفي من دوافع مقبولة ومسببات مقنعة، تدفعهم للذوبان في الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تمثله الدولة.

استعداد المواطنين في الدولة للانصهار في بوتقة وطنية واحدة (سياسية واقتصادية واجتماعية) تذوب وتتلاشى فيها الانتماءات والولاءات والبوتقات القديمة.

يثبت تطبيق هذين العاملين على التجربة التي خاضتها بلادنا في هذا المضمار: أن ما حدث خلالها وفيها لم يكن توحيداً سياسياً فحسب، بل وحدة وطنية حقيقية يذوب فيها الانتماء القبلي، ويتلاشى فيها الولاء المحلي، ويندثر فيها التعصب الإقليمي أو المناطقي، كما يؤكد من جهة أخرى أن المحافظة على الوحدة الوطنية وترسيخها يتطلب:

أن تُكَرّس الجهود على مختلف الأصعدة وفي كافة الاتجاهات، وأن تنظم البرامج والخطط الهادفة إلى إنماء الشعور بالمواطنة، وتعميق الإحساس بالوطنية والانتماء بين المواطنين جميعهم، وأن تعمل مؤسساتنا الإعلامية بمختلف وسائطها وأدواتها على إبراز خطاب وطني موحد يعبر عن ثقافة موحدة ونظام حياة موحد.

أن يستقر في أعماق المواطن وفي وجدانه: أن المحافظة على الوحدة الوطنية والهوية الواحدة، التي تم تطويرها وإنماؤها، والتي يمثل الدين الإسلامي نقطة ارتكازها ومرجعيتها الأساسية، يجب أن يحظى بالأولوية المطلقة في تحديد مواقعه الاجتماعية، وفعالياته الحياتية والمعيشية، وأن يكون متغلغلاً في تفكير المواطن وفي ضميره ووجدانه، وفي مشاعره وأحاسيسه، أن المحافظة على الإنجازات التي تمت وتحقيق التطلعات التي يمكن أن تتم لا بد له من ثمن، والثمن هو التخلي عن كافة أشكال وأنواع وألوان التعصب والتطرف.

ثالثاً ـ المحور التربوي التعليمي :

من أهم وسائل الوقاية من ظاهرة التطرف هو تجنب ردود الفعل غير العقلانية في معالجة هذه الظاهرة، والبديل العقلاني للتطرف لا يتوافر إلا إذا تمت صياغته في مناخ فكري يصنعه التعليم، وتؤسسه التربية، وترعاه الثقافة. هذه القاعدة العامة هي المدخل للرأي القائل: إن نوعية التعليم على مستوى المدارس والمعاهد

والجامعات ـ سواء بالنسبة للمناهج، أو بالنسبة لوسائل التربية، أو بالنسبة للعنصر البشري (والمقصود به دور المدرس أو المعلم أو الأستاذ) ـ هو المنبع الذي يستقي منه المتطرف فكره، وينمي سلوكه، ويبلور مواقفه وأطروحاته .. ومن ثم فكلما كانت نوعية التعليم مواكبة للتطور والقضايا العصرية الحديثة، وكلما كانت بمنأى عن التمسك بالقوالب الجامدة والأمور التي عفا عليها الزمن وتجاوزتها الأحداث، وكلما كانت ملتزمة وسطية الإسلام واعتداله وروحه السمحة ورسالته التحضيرية، فإن إمكانات «تفريخ» الفكر المتطرف تصبح ضئيلة، إن لم تكن معدومة، لأن النتائج لا تنفصل عن مقدماتها، والمتطرف لا يبتعد في العادة أو يأتي مختلفاً عن المقدمات التعليمية التي تأسس عليها.

لو أمعنّا النظر في نوعية التعليم الذي يمكن أن تأخذ به الدول لوجدنا أن الخيارات المطروحة هي :

تطبيق نماذج مستوردة من الخارج تتركز على التعليم التقني، ومن ثم تصنع عقولاً لا مجال فيها للجوانب النظرية والتأملية، ولا موضع للحوار والأخذ والعطاء، مما يجعلها مستعدة لتلقّي «العقائد» الجاهزة بمثل السهولة التي يمكن بها تلقّي القوانين العلمية، تطبيق مثل هذه النماذج غالباً ما يفرز أنظمة تعليمية معزولة عن ثقافة الأمة وفكرها وتراثها، لأنها مفروضة من علِ، ومجلوبة من بيئة وواقع مغاير للبيئة والواقع المحلي.

تطبيق ما يمكن أن نسميه بالتعليم التقليدي، وهو ينقل المعرفة على صورة تلقينات تعتمد على الحفظ والتكرار، وتعجز عن التحليق في آفاق الإبداع والابتكار، ومن ثم فهي لا تملك القدرة على الاستيعاب والتفاعل المثمر مع تطورات العلم الحديث، تطبيق مثل هذه النماذج غالباً ما يفرز أنظمة تعليمية معزولة عن ثقافة العصر، وغير قادرة على مواكبة تقدمه وحضارته، مما يجعلها مركباً سهلاً للتحجر والتزمّت.

تطبيق ما يمكن أن نسميه بازدواجية التعليم، ومقتضاها أنه إلى جانب النظم التعليمية الحديثة المنقولة من الخارج، تبقى النظم التعليمية الموروثة وتحتفظ بوجودها، بل وبكامل قوتها وصلابتها في القطاع التعليمي، وبمعزل عن الأولى، بعبارة أخرى تتمثل هذه الازدواجية في وجود نمطين من التعليم في آن واحد وبشكل شبه منفصل: أحدهما «عصري» مستنسخ من النموذج الخارجي ومرتبط به، وثانيهما «تقليدي» نابع من التراث المحلي ومرتبط به، الشيء الملاحظ هو أن ازدواجية التعليم بهذا الشكل تتسبب في خلل ملموس.. ففي الوقت الذي لا يملك النمط «العصري» فيه القدرة على الانفتاح على التراث والثقافة الدينية والوطنية بالشكل الذي يمنحه الحصانة من عدوى الأخذ بالعقائد الجاهزة، فإن النمط «التقليدي» بدوره لا يملك القدرة على الانفتاح على ثقافة وحضارة

العصر بالشكل الذي ينأى به عن التمسك بالقشور دون اللباب، وبالجمود دون المرونة والتطور.

ولا شك أن الخيار الأمثل هو أن يجتمع التعليم كله في نظام واحد متطور، يؤصل ويرسخ التعليم الديني والثقافة والتراث الوطني، وينفتح في الوقت ذاته على حضارة العصر وتطورات العلم الحديث وتقنياته.

obeikandl.com

إيجابيات وسلبيات [١٦]

من الأمور التي تثير لدي شعوراً بالغرابة حيناً، وبالكآبة أحياناً أخرى، استفحال ظاهرة أحسب أنها تنتشر في مجتمعنا بشكل يدعو إلى التأمل، ويدفع إلى التفكير، فنحن ننعى وجود بعض السلبيات في مجتمعنا ونعدها دليلاً على التأخر، أو برهاناً على التخلف، وهي قد تكون كذلك بالفعل، ولكننا حين نرصد وجود السلبيات نفسها في المجتمعات الأخرى، وخاصة المتقدمة منها، تبدو في أعيننا وكأنها ظواهر طبيعية، ولا نعدها مؤشراً على الانحلال، أو شاهداً على الانحطاط، بل ربما نعدها جزءاً من الحضارة السائدة، لنضرب بعض الأمثلة:

إذا ارتكبت في مجتمعنا جريمة سرقة أو قتل أو سطو أو ما شابه ذلك من الجرائم التي وجدت منذ أن وجد الإنسان، لأنها جزء من الطبيعة البشرية، نبادر على الفور إلى اعتبار ذلك سمة من سمات المجتمع المتخلف، حيث تنتشر الجريمة نتيجة الفقر والجهل والمعاناة، وقد يكون كل ذلك أو بعضه صحيحاً، ولكننا نسمع ونقرأ عن أنواع من

أغرب وأحياناً من أبشع الجرائم التي ترتكب في المجتمعات الغربية مثلاً، وخاصة ما يسمونه الجريمة المنظمة Organized Crime، التي تتفشى في تلك المجتمعات، وتهزأ من كل شرعية وانضباط، وتمارس أقذر وأعتى أنواع الجرائم وأكثرها بشاعة، ومع ذلك فلا ضير ولا تثريب، لأننا نعد ذلك ضريبة المدنية والحضارة، وثمن الرقي والتقدم.

مثال آخر، نرصد في مجتمعنا بين الفينة والأخرى مؤشرات تدل على تفشي ظواهر السحر والخرافة والشعوذة، فنصاب بكثير من الإحباط، وربما بقليل من الذعر، ولا شك أننا محقون في ذلك، ولكننا إذا علمنا مدى ما يعانيه المجتمع الأمريكي مثلاً من انتشار هذه الظواهر لاعترانا الكثير جداً من الذهول والدهشة، فنحن نعرف أن المجتمعات الغربية بعامة، والمجتمع الأمريكي بخاصة، تعاني أشد المعاناة من انتشار اتجاهات السحر والخرافة والشعوذة، وشتى مظاهر اللامعقول، والأعجب من ذلك أن تلك المجتمعات تسمح بنشر مثل هذه الاتجاهات والظواهر، والترويج لها في كثير من وسائلها الإعلامية ونوافذها الثقافية والفنية، وبعضنا يرقب كل ذلك بمزيج من الانبهار والإعجاب باعتبار أنه يمثل قمة الحرية وذروة الانفتاح.

مثال ثالث، نرصد في مجتمعنا بين الفينة والأخرى مؤشرات تدل على بعض مظاهر التصدع الأسري كزيادة عدد حالات الطلاق، أو بعض الانحرافات في سلوك الأبناء والبنات، أو ضعف الوشائج

obeikandl.com

والروابط الأسرية عما كانت عليه، أو عما يجب أن تكون عليه، ويتوهم البعض مبالغين في الوهم، أن مجتمعنا على شفا حفرة من الانهيار، وأن أنظمتنا الاجتماعية قاب قوسين أو أدنى من التحلل والانفراط، ولكننا نسمع ونقرأ عن الأوضاع الأسرية في المجتمعات الغربية ما يثير الشفقة، ويبعث على الأسى، وينبئ بالفعل بنذر التحلل والانفراط، إن لم نقل الانهيار، سواء بالنسبة لعدد حالات الطلاق، والخيانات الزوجية، والأطفال غير الشرعيين، وإجهاض بنات المدارس، أو بالنسبة لانتشار المخدرات والمشروبات الروحية بين طلبة وطالبات المدارس، وإقدام الأحداث على ارتكاب جرائم القتل والسطو والاغتصاب، ناهيك عن تفكك الوشائج والعرى العائلية بصفة عامة، ومع ذلك كله لا يرى بعضنا في هذه الظواهر والمؤشرات برهاناً على التصدع، أو دليلاً على الانحطاط، والأغرب من ذلك أن بعضنا لا يتحرج في الإشادة بتصرفات الأسرة الغربية، والإعجاب ببنيتها، واعتبارها مثلاً أعلى في الرقي والتمدن، في حين أننا نعلم أن الاستقلال المفرط والمبكر عن الأسرة خلق للإنسان الغربي مشكلات اجتماعية ونفسية هائلة، ولا أريد هنا أن أسترسل في الحديث عن انهيار الأسرة كمؤسسة اجتماعية في الدول الغربية والآثار السلبية التي ترتبت على ذلك، ولكن تكفي الإشارة إلى أن إحساس الفرد في مجتمعنا بأنه لا يعيش لنفسه فحسب، وإنما يدين بالولاء العميق، ويشعر بالالتزام نحو أسرته، إن هو إلا مؤشر على تغلب الروح الجماعية لا الروح الفردية المطلقة التي تميز الفرد في المجتمعات الغربية، حيث تسود روح المنافسة، ويتحكم

شعار «البقاء للأقوى» ففي مثل تلك المجتمعات ليس هناك منفذ أمام الفرد سوى أن يخوض معركته في الحياة بمفرده، مركّزاً جُلّ همه على النجاح المادي باعتباره يمثل القيمة العليا في النظام القيمي، الذي يحكم تلك المجتمعات، ومن هنا فهو غالباً ما يقطع أواصر علاقاته الأسرية، ولا يشعر بالالتزام إلا أمام نفسه، وأمام أسرته الصغيرة فحسب.

نتج عن تفكك الوشائج العائلية والأسرية هذا - على سبيل المثال لا الحصر - وضع مؤلم بالنسبة لكبار السن، الذين يتحوّلون عندما يبلغون سن التقاعد، أو عندما يبلغ منهم المرض مبلغه، إلى عبء ثقيل على ذويهم، وكثيراً ما يلجأ هؤلاء إلى التخلص منهم بإدخالهم دُوَراً أعدت خصيصاً لرعاية المسنين.

وعلى النقيض من ذلك ترفض القيم والمثل العليا، التي أنعم الله بها على مجتمعنا رفضاً قاطعاً مثل هذا التحجر في القلوب، فإن إحساس الفرد في مجتمعنا بأنه لا يعيش لنفسه فقط، هو من أبرز السمات التي يتحسّر عليها زوار مجتمعنا من الأجانب، كما أن العلاقات والوشائج بين أفراد الأسرة لدينا تحظى بأسمى منازل الاحترام والتقدير والعناية، فنحن بحمد الله ننعم بالدفء والحدب والحنان في علاقاتنا الأسرية، وكأن كلاً منا قد أمن الكوارث بفضل الله ثم بفضل أفراد أسرته الذين قد يظهر بينهم التباعد، ولكن ما إن تصيب أحدهم الكارثة حتى تراهم قد التفوا حوله من حيث يدري ولا يدري.

أرجو أن يكون واضحاً أن القصد من جميع ما ذكر ليس التقليل من شأن بعض السلبيات، التي يعاني منها مجتمعنا مثل الجريمة أو الشعوذة أو المشكلات الأسرية، أو حتى التطرف والغلو، وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية التي لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات، فوجود مثل هذه المشكلات أمر طبيعي، خاصة في عصرنا هذا، حيث تقترب المسافات، وتتفاعل الأحداث والمؤثرات، ويفقد المجتمع - أي مجتمع - قدرته على التقوقع على الذات، والانكفاء على النفس، والعزلة عن بقية المجتمعات، والتأثر بها، سلباً أو إيجاباً، ولكن ما أريد أن أقوله: إننا لا يجب أن نلصق كل السلبيات والصفات السيئة بأوضاعنا الاجتماعية، في الوقت الذي نعد فيه أن غيرنا من المجتمعات، وبخاصة المجتمعات الغربية، تمثل الصفات الحميدة والإيجابيات، فكما أن لدينا سلبيات، فإن لديهم سلبيات أشد وأعتى، وكما أن لديهم إيجابيات، فإن لدينا إيجابيات أسمى وأرقى، والمشكلة - في نظري - أن تهاون مجتمعنا في التمسك بقيمه الأصيلة والعض عليها بالنواجذ، وعدم تقديره لما لديه من كنوز تراثية واجتماعية، ومن جانب آخر تراخي الحس الوطني لدى بعض أفراده، بما يصاحبه من تدني الشعور بالانتماء، وضعف الاعتزاز بالوطنية، يجعله ينظر إلى المجتمعات الأجنبية نظرة تتسم بالتمادي في الانبهار، والإفراط في الإعجاب، والمبالغة في تقليد أنماطها الثقافية دون تبصر وموائمة، إن ضعف ثقة الإنسان فيما لديه يجعله أسيراً لما لدى غيره، والتأثر بالغير من موقف الضعف يورث المشكلات، ويعيق التقدم والتطور.

ولكن، هل معنى ذلك أن نعزل أنفسنا، ونتقوقع على ذاتنا، ونبقي مجتمعنا بمنأى عن التفاعل مع إيجابيات العصر؟

الجواب هو، بالتأكيد .. لا، فإن مجتمعنا لا يستطيع ولا ينبغي بحال من الأحوال أن ينعزل عن المحيط الدولي الذي يدور في فلكه، أو أن يصم أذنيه ويغمض عينيه عن تأثيرات المجتمع الدولي الذي يعيش في إطاره، أو أن يوصد أبوابه ويغلق نوافذه أمام الطوفان التقني وثورة الاتصالات، اللذين جعلا العالم المعاصر أشبه بقرية كبيرة لا مفر من التعامل بين سكانها، ولا مناص من التفاعل بين أفرادها، ولا مندوحة من الاعتماد المتبادل في شؤون حياتهم وأمور معاشهم، بيد أنه في تعامله وتفاعله هذا لا يستطيع ولا ينبغي له بحال من الأحوال أن يتجرد عن واقعه، ويغفل عن إيجابياته، أو أن ينسلخ عن ماضيه وتراثه، أو ينحرف عن قيمه ومثله وانتماءاته، بكل ما يفرضه ذلك عليه من معايير، وما يتطلبه من واجبات، وما يحتمه من مسؤوليات وتبعات.

ليس إسرافاً في القول: إن حضارة العصر ليست كلها إيجابية، فبقدر ما تحتويه من إيجابيات، لا تخلو من سلبيات، وواجبنا يقتضي أن نستفيد من الأولى، وأن نرفض الثانية، في هذه الحضارة جوانب لا مفر من الاستفادة منها، والتعامل معها، وبخاصة فيما يتعلق بالتطورات المذهلة: التي تم تحقيقها في مجالات التقنية والعلوم والطب والهندسة وعلوم الفضاء والاتصالات، ولا يضيرنا في شيء التعايش مع هذه التطورات، والتفاعل معها، والاستفادة منها.

كما أن في هذه الحضارة جوانب لا مناص من رفضها ونبذها، منها ما يتنافى مع مثلنا وتراثنا الحضاري والثقافي، ومنها ما يتعارض ويتناقض مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا.

بتبسيط شديد، يجب علينا ألاّ نقف من حضارة العصر موقفاً مبنياً على العاطفة، أو الانفعال، أو الانبهار، بل لا بد لنا أن نحاول ما وسعنا الجهد أن نتغلب على شعورنا بالنقص تجاه هذه الحضارة، وهذا يعني من الناحية العملية كسر الطوق الذي يجعلنا نعد تلقائياً ودون وعي أن كل ما هو أجنبي ـ مهما كانت سلبياته وسيئاته ـ هو الأفضل وهو الأرقى.

يقودنا هذا من ثم إلى مسلَّمة أحسب أنها تحظى بموقع متميز، وتنعم بمكانة بارزة في خطابنا الحضاري المعاصر مفادها أن التحدي الكبير الذي يواجه مجتمعنا يتمثل أساساً في التوفيق بين أصالة حضارية نحافظ بها على جذورنا، ومعاصرة نقبل بها حضارة العصر بكل ما يميزها.

ولكن هذه المسلَّمة ـ إلى حد ما ـ لا تحل لنا الإشكال، فليس أسهل ولا أيسر عند بعضنا من القول: نأخذ من حضارة العصر ما يصلح لنا، ومن حضارتنا الأصيلة ما يتناسب مع ظروف وأوضاع الحضارة الحديثة.

نعم.. هو قول سهل، حتى إذا ما بدأنا ندخل في تفصيلات ما يجب أن نأخذه، وما ينبغي أن نتركه، وجدنا الأمر عسيراً كل العسر،

والطريق شاقاً كل المشقة، «فالعصر» - كما يقول الدكتور زكي نجيب محمود: ليست كلمة تقال في فراغ، وإنما هو خيوط متشابكة، لا حصر لها من نظم وأوضاع وعلوم وفنون وفلسفات ومذاهب، وأنت إذا يَمَّمْتَ وجهك شطر الجانب الثاني من المعادلة، وهو الخاص بحضارتنا الأصيلة، لوجدت من مجتمعنا من يريد بقاءها بحذافيرها، ومن يريد التنكر لها بكل ما فيها، ومن يحاول أن ينتقي ويختار، هي إذن بالفعل «معادلة صعبة»، ومحاولة حلها وفك طلاسمها هي ما ينبغي أن يكون المجال الرئيسي فيما يصح تسميته بفكرنا المعاصر.

هذه «المعادلة الصعبة» طُرِحَتْ في فكرنا العربي والإسلامي الحديث والمعاصر من زوايا عدة تختلف بحسب اختلاف موقف الطرح وموقعه الأيديولوجي في خارطتنا الفكرية، فلقد طُرِحَتْ حيناً باعتبارها تمثل إشكالية (الأصالة والمعاصرة)، وحيناً تحت مسمى (القديم والجديد)، على أنه مهما تعددت التسميات، أو اختلفت الأطروحات، فالمعادلة في جوهرها تتمثل في مشكلة (الاختيار) بين النموذج الغربي في السياسة والاقتصاد والثقافة والعلوم .. الخ، وبين التراث بوصفه يقدم، أو بإمكانه أن يقدم، نموذجاً بديلاً وأصيلاً، يغطي جميع ميادين الحياة المعاصرة.

يصنف الدكتور محمد عابد الجابري المواقف إزاء هذا (الاختيار) إلى ثلاثة أصناف رئيسة: [١٧] مواقف (عصرانية) تدعو إلى تبني النموذج الغربي المعاصر بوصفه نموذجاً للعصر كله، أي النموذج

الذي يفرض نفسه تاريخياً كصيغة حضارية للحاضر والمستقبل، ومواقف (سلفية) تدعو إلى استعادة النموذج العربي الإسلامي كما كان قبل «الانحراف» أو «الانحطاط» أو على الأقل الارتكاز عليه لتشييد نموذج عربي إسلامي أصيل يحاكي النموذج القديم، الذي يقدم في الوقت نفسه حلوله الخاصة لمستجدات العصر، ومواقف (انتقائية) تدعو إلى الأخذ بـ «أفضل» ما في النموذجين معاً.

يرى الجابري أن الأمر في الواقع لا يتعلق بعملية «اختيار»، إذ لا بد من الاعتراف بأننا لا نملك اليوم، وأكثر من ذلك لم نكن نملك منذ اصطدامنا بالنموذج الحضاري الغربي المعاصر، حرية الاختيار بين أن نأخذ به أو أن نتركه، لقد فرض هذا النموذج نفسه علينا منذ بداية التوسع الاستعماري الأوروبي، وبصفة خاصة وحاسمة منذ القرن الماضي، فرض نفسه علينا كنموذج «عالمي»، أي كنموذج حضاري جديد للعالم بأسره، يقوم على جملة من المقوّمات لم تكن موجودة في النماذج الحضارية السابقة له، مثل تنظيم شؤون الاقتصاد، وأجهزة الدولة، والجوانب العلمية والصناعية، وطرح مفاهيم جديدة ترتكز على مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان .. الخ.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى الجابري أننا إذا كنا لم نختر النموذج الغربي بمحض إرادتنا، فنحن بالأحرى لم نختر النموذج التراثي : لم نخترْه لأنه أكثر من مجرد إرث، والإنسان لا يختار إرثه، كما لا يختار ماضيه، وإنما يتمسك به، ويحتمي داخله، عندما يجد

نفسه معرضاً لأي تهديد خارجي، ويؤكد ذلك أن الاستعمار في الدول العربية عموماً لم يستطع - كما استطاع أن يفعل في بعض دول العالم الثالث - تدمير الثقافة الوطنية العربية الإسلامية، ولا طمس معالمها، لأنها لم تكن مجرد بقايا أو آثار لِبُنى ثقافية قديمة، بل كانت ولا تزال ثقافة حية، لغة، وأدباً، ودِيناً، وفكراً، متغلغلة في العقل والشعور، وفي الفكر والسلوك، وهذا ما يجعل منها في الوعي العربي «تراثاً»، وليس مجرد إرث، باعتبار أن الإرث هو ما يرثه الإبن عن أبيه بعد وفاته، فهو عنوان على اختفاء الأب وحلول الإبن محله، أما التراث فهو ما يبقى حاضراً في الخَلَف من السَّلَف، ومن ثم فهو عنوان على حضور السلف في الخلف.

أدى هذا الوضع - في نظر الجابري - إلى حقيقة أنه إلى جانب البُنى الحديثة المنقولة إلينا من الغرب، بقيت هناك بُنى قديمة موروثة من ماضينا تحتفظ بوجودها، وأحياناً بكامل قوتها وصلابتها في قطاعات أخرى، أو في داخل القطاع الواحد، ونتيجة لذلك أصبحت مجتمعاتنا - وربما أكثر مجتمعات العالم الثالث - تعاني ازدواجية على مختلف المستويات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، ازدواجية تتمثل في وجود قطاعين أو نمطين من الحياة الفكرية والمادية: أحدهما «عصري» مستنسخ من النموذج الغربي ومرتبط به، وثانيهما «تقليدي» هو عبارة عن استمرار للنموذج «التراثي»، وكان من الطبيعي أن يؤدي وجود هذين القطاعين معاً إلى التنافس والتصادم

على صعيد واقعنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكذلك على صعيد وعينا ونمط تفكيرنا.

يقود هذا التحليل الدكتور الجابري إلى نتيجة مؤداها أن المشكلة التي تواجهنا ليست هي مشكلة أن نختار بين أحد نموذجين، ولا مشكلة أن نوفق بينهما، ولكنها مشكلة الازدواجية، التي تطبع كل مرافق حياتنا المادية والفكرية.

أكثر من ذلك، فإن موقفنا من هذه الازدواجية ـ كما يقول ـ يمثل في حد ذاته ازدواجية مستقلة، أي أننا في الوقت الذي نقبل فيه هذه الازدواجية على صعيد واقعنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتعليمي، فنبني مخططاتنا التنموية على أساس «تنمية» هذا الواقع المزدوج، بمعنى أننا نصرف على القطاعات «العصرية» من أجل تدعيمها وتطويرها باسم «التحديث»، كما نصرف على القطاعات «التقليدية» من أجل الإبقاء عليها، وإحياء المندثر منها باسم «الأصالة» والحفاظ على التقاليد .. إننا في الوقت الذي نقبل فيه هذه الازدواجية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتعليمي، فإننا نرفضها على صعيد آخر: صعيد الحياة الروحية والفكرية، بل إنه حتى في هذا الإطار يوجد في صفوفنا فريق يدعو إلى تبني القيم الفكرية العصرية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النموذج الحضاري الغربي، وفريق يدعو إلى التمسك بقيمنا التراثية وحدها، وفريق ثالث يلتمس وجهاً أو وجوهاً للتوفيق.

ويرى الجابري أن المشكلة في الأساس هي أن ثقافتنا الراهنة محكومة بثقافة الغرب، وتابعة له، بقدر ماهي محكومة بثقافتنا القديمة - أي تراثنا العربي والإسلامي - وتابعة لها، ومن ثم فإن التحرر من التبعية لثقافة الغرب لا يمكن أن يتم إلا من خلال العمل على إعادة النظر في تراثنا وتقييمه تقييماً موضوعياً - وإعادة النظر هذه لا تعني بالضرورة الابتعاد عن التراث، أو التهرب منه، كما أن التحرر من ثقافة الغرب لا يعني الانغلاق دونها، ولذلك فإن حل «المعادلة الصعبة» يكمن في نظره في قدرتنا على فهم واستيعاب، ومن ثم تطبيق طرفيها، بمعنى أن التحرر من الغرب - والحديث هنا يرتكز على دائرة الثقافة والفكر - يتطلب التعامل معه نقدياً أي الدخول مع ثقافته التي تزداد عالمية في حوار نقدي وذلك بقراءتها، واستيعابها، وفهم مقولاتها ومفاهيمها، والتعرف على أسس تقدمها، والعمل على استنباتها في تربتنا الثقافية، لأننا إذا كنا نعاني اليوم من كثير من مظاهر الاستلاب إزاء الغرب، فلأننا نأخذ منه النتائج والثمرات ونعرض عن المبادئ والأسس : نستورد منه لنستهلك وليس لنغرس ونستنبت، ولكن النجاح في عملية الغرس والاستنبات يتوقف على إعداد التربة الصالحة، والتربة الصالحة لا تستورد، وهنا يأتي الشق الثاني من المعادلة ... بمعنى أن إعداد وتهيئة هذه التربة يتطلب منا إعادة كتابة تاريخنا الثقافي بصورة عقلانية وبروح نقدية، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن نكتسب بها عقلانية أصيلة

وجديدة تمثل التربة الغنية الخصبة، التي تستطيع حمل مبادئ وأسس العلم المعاصر.

انشغل مفكر عربي آخر بهذه «المعادلة» ونالت قسطاً وافراً من اهتماماته وحيزاً واسعاً من كتاباته، هو الدكتور زكي نجيب محمود الذي ظل يتساءل : كيف أصون تراثي ليبقى هذا التراث في حياتي الحاضرة كائناً حياً، ثم كيف يتفاعل هذا التراث نفسه مع مقومات هذا العصر تفاعلاً، يجعلني أحيا الجانبين معاً بغير تكلف ولا تصنع ولا ادعاء؟[١٨]، وهو يصوغ هذه المعادلة في الصورة الناطقة الآتية: «في دارنا تراث نعتز به، وفيه انعكاس لخصائص نفوسنا، غير أن حضارة جديدة تقحمت علينا الأبواب، ودخلت بقوادمها وإن تكن بقية أعجازها ما زالت منحشرة عند أبواب الدخول، ولو كان هذا الوافد الكاسح غير مرحب به بإجماع الرأي لسهل علينا طرده والقبوع وراء أبواب مغلقة، وكذلك لو كان هذا الوافد مقبولاً بحذافيره ليحل محل ما هو قائم بحيث يملأ وحده علينا المكان لما تعذر علينا أن نلقي بما تحتوي عليه الدار في ألسنة اللهب ونستريح، ولكن حقيقة الأمر هي بين بين : فلا بد من تقبل الزائر عن رضى، شريطة أن يتكيّف لما عندي من مقاعد وأَسِرَّة وأوان وصحون.

وكان لا بد لمفكر من طراز الدكتور زكي نجيب محمود من أن يدلي بدلوه في الكيفية التي يمكن أن نحل بها المعادلة الصعبة، ففي نظره : «إن أوضح ما يميز عصرنا الحالي هو العلم وتقنياته، هذا

أمر لم يُعدّ محلاً للاختلاف، فإذا صببنا هذا المضمون العلمي بمميزاته في وعاءين من عندنا، كانت لنا النتيجة التي نريد : أما الوعاء الأول فهو اللغة، فانقل إلى اللغة العربية نتاج الفكر العصري كما هو، يصبح هذا النتاج عربي القسمات والملامح، وأما الوعاء الثاني فهو قواعد السلوك شريطة ألاّ تتعارض هذه القواعد مع ما تقتضيه علوم العصر على اختلافها، فإن تعارضتا وجب الإبقاء على علوم العصر، وحذف ما تعارض معها من قواعد السلوك، (ولعلنا نختلف مع مفكرنا الكبير في هذه النقطة، لأن مفهوم الموائمة والتوفيق سوف ينتفي في هذه الحالة)، وإني لعلى يقين بأن الأنماط السلوكية الإقليمية المحايدة بالنسبة لأحكام العلم كافية وحدها أن تصون للأمة مميزات تميزها عن سواها، وبهذا - فيما أتصور - نساير عصرنا بالفكر العلمي، ونميز أنفسنا باللغة، وبهذه الأنماط السلوكية التي نتفرد بها «، على أن مفكرنا الكبير يعترف بالاعتراضات والصعاب التي يكتنفها مثل هذا الحل» فوعاء اللغة يجد من يصرخون - من العاجزين - بأن تعريب بعض العلوم ضرب من المحال، ووعاء السلوك المميز كذلك يجد من يحتجون - من الجامدين - بأنه إما أن يبقى لنا قديمنا كله، وإما أن تلقوا بعلومكم هذه الجديدة كلها في البحر».

ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، خاصة إذا نحن وَلَّيْنا وجوهنا شطر منظور آخر مختلف يطرحه المفكر الإسلامي أبو الحسن علي

الحسني الندوي في كتابه الموسوم «الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية».[١٩]

يرى الندوي أن العالم الإسلامي واجه منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي مشكلة في غاية الدقة والخطورة، هي مشكلة الحضارة الغربية الفتية الدافقة بالحياة والنشاط وقوة الانتشار، والتي تعد من أقوى الحضارات البشرية التي عرفها التاريخ، وكان مما زاد في خطورة هذه المشكلة أن هذه الحضارة ـ بمعناها الواسع ـ كانت عبارة عن مجموعة متكاملة من العقائد والمناهج الفكرية والفلسفات والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلوم الطبيعية، كانت مزيجاً من أجزاء لا يمكن أن يكون الحكم عليها واحداً متشابهاً، مزيجاً من السليم والسقيم، ومن الصواب والخطأ، ومن البديهيات في العلم التي لا تقبل النقاش والجدل والفرضيات والنظريات في الآراء والأفكار التي تقبل المناقشة المستفيضة والجدل العميق، وكان هذا سبباً في زيادة تعقّد المشكلة وحدتها، حيث لم تعد عملية «الانتقاء» و «الاختيار» صعبة وعسيرة فحسب، بل باتت خطيرة أشد الخطورة.

يرى الندوي أن هناك ثلاثة مواقف لا رابع لها يستطيع العالم الإسلامي أن يقفها أمام هذه المشكلة المعقدة.

الموقف الأول هو الموقف السلبي، ومؤداه أن يرفض العالم الإسلامي هذه الحضارة، وما أتت به من علوم ونظم، وما تحمله

من عقائد وأفكار ونظريات، يرفضها رفضاً باتاً قاطعاً، ويقف منها موقف المعارض، أو موقف المعتزل، لا يقتبس من علومها، أو ينتفع من تجاربها البتة، ولا يستورد من آلاتها وأجهزتها وعدتها الحربية شيئاً.

ولكن مثل هذا الموقف لا بد أن يؤدي إلى تخلف شديد عن ركب الحياة، ويقود إلى انقطاع قاتل عن المسيرة العالمية، وفي هذا ضيق في العقل وفي الأفق، بل إن فيه سوء تفسير للدين الإسلامي ذاته، الذي يحث على استعمال العقل والتفكير في الكون واقتباس الصالح النافع أينما كان مصدره، وينظر للإنسان كخليفة الله في هذه الأرض، سَخَّر له البحار والأنهار، وسَخَّر له الشمس والقمر، وسَخَّر الليل والنهار، وآتاه من كل ما سأله بلسان المقال أو بلسان الحال، وضرب رسول الله ﷺ لأمته أروع الأمثال باقتباس بعض أساليب الحرب والدفاع من غير المسلمين ومن غير العرب، وعلى هذه السيرة سار أصحابه وفقهاء أمته من بعده، فكانوا يسايرون الزمن ويجارون الأمم في الأساليب الحربية، ووسائل القوة والمنعة، وتعلم العلوم النافعة، ولو حاول كل قطر من الأقطار أن يطبق هذا الأسلوب لما استطاع لأنه يعارض الفطرة الإنسانية، ويعارض السنن الكونية وطبائع الأشياء، ولو فعل ذلك قطر من الأقطار لتسربت هذه الحضارة إلى عقر داره، كما يتسرب الماء إلى القرية أو المدينة حينما يحيط بها السيل من كل جانب.

الموقف الثاني هو موقف الاستسلام والتقليد، ومقتضاه أن يقبل العالم الإسلامي، أو جزء منه، هذه الحضارة المادية بحذافيرها، يقبلها بعقائدها الأساسية، ومناهجها الفكرية، وفلسفاتها المادية، ونظمها الاقتصادية والسياسية، ويحاول تطبيقها برمتها، باعتبارها كلاً لا يتجزأ، ونسيجاً متشابكاً لا ينفصل.

وهنا يطرح الندوي في نهاية استعراض مطول لتاريخ ما يسميه بحركة التجديد والتغريب في العالم الإسلامي، مركّزاً بصفة خاصة على الدور الذي قام به مصطفى كمال أتاتورك في تبني تركيا للنموذج الغربي، ونفضها لردائها الإسلامي، والأثر الذي تركه على بقية الدول الإسلامية التي نالت استقلالها بعد ذلك، يطرح الندوي تساؤلاً جوهرياً حول الأسباب التي جعلت كل من ينهض للإصلاح والتشكيل الجديد للمجتمع في العالم الإسلامي يقتفي أثر دعاة حركة التجديد والتغريب، وخاصة في تركيا والهند ومصر وغيرها من الدول الإسلامية والعربية، معتقداً أن سر النهضة وعنوان التقدم إنما هو التغريب وليس غير، وهو يرى أن لذلك أسباباً عميقة الجذور، وهي تكاد تكون شائعة منتشرة في معظم الأقطار الإسلامية منها : نظام التعليم الغربي، ودور المستشرقين ونفوذهم في العالم الإسلامي، وتخلف العلوم الإسلامية، وركود الفكر الإسلامي، والحاجة إلى تدوين الفقه الإسلامي.

وهذا من ثم يقود إلى الموقف الثالث وجوهره أن نستفيد من الغرب في مضمار العلوم والصناعة والأبحاث العلمية والفنية، التي لا تقوم

إلا على التجارب العلمية والحقائق العملية، وعلى الجهد الإنساني فحسب بكل حرية وسعة صدر، ثم نضع هذه العلوم والوسائل - بفهم واجتهاد وذكاء - في خدمة الأهداف السامية التي تضمنتها وحددتها وأوضحتها شريعتنا الإسلامية السمحة.

هذا الجمع بين الوسائل والغايات فشل الغرب والشرق على السواء في تحقيقه، فالغرب أصبح محتكراً للوسائل الجبارة القاهرة، ومفلساً كل الإفلاس في الغايات النبيلة الصالحة، والشرق غدا مقتنعاً بالغايات الرشيدة القويمة، مفلساً كل الإفلاس في الوسائل الجبارة القاهرة، الغرب يستطيع أن يفعل كل شيء، ولكنه لا يريد ذلك، أو بتعبير أكثر دقة، لا يعرف الطريق إليه، والشرق يحب أن يفعل الكثير، ولكنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً.

هذا الجمع الصالح المتزن العادل يستطيع أن يغير وجه الأرض، ويأخذ بيد الإنسانية من طريق الانتحار والهلاك، إلى طريق السعادة، مثل هذه المأثرة التي تستطيع أن تحول تيار التاريخ لا يمكن أن تتم إلاّ بيد هذه الأمة التي حملت تراث النبوة الأخيرة، وحافظت على رسالتها وأمانتها، والتي تملك ديناً وشريعة ودستوراً لا اعتبار فيه للقديم والجديد، وحضارة قامت على الحقائق الخالدة.

ومن جهة أخرى، فإن البلاد الإسلامية إذا سلكت هذا السبيل، وتبنّت هذا الموقف، ولجأت إلى هذا الخيار، فإنها لن تجد صعوبة في تحقيق التمازج والتآلف بين تلك العلوم والصناعات من جانب وهذه

الحقائق والغايات من جانب آخر، وتستطيع بهذه العملية أن تحصل على نتائج مذهلة تشمل البشرية بأسرها.

ولكن هذا العمل الكبير يحتاج إلى ذكاء متوقد، وشجاعة في التفكير، ونصيب وافر من إيمان واخلاص يقاوم كل نزعة جامدة، وكل شعار مزيف، وكل هتاف فارغ، وكل مصلحة شخصية أو حزبية ويتغلب عليها.

وهكذا يبدو واضحاً أن الندوي ينحو نحو عدد كبير من مفكرينا المعاصرين، الذين يتجهون في معالجتهم للمشكلة التي نحن بصددها إلى مفهوم المواءمة والتوفيق، مع شيء من الاختلاف في التفصيلات بين هذا وذاك، هذا المفهوم يؤكد في الواقع حقيقة أنه لا تعارض بين الأصالة «الحقة» والمعاصرة «الحقة»، إذا فهمت كلتاهما على حقيقتيهما، فنحن نستطيع أن نكون معاصرين إلى أعلى مستويات المعاصرة، وأن نبقى في نفس الوقت أُصَلاء حتى النخاع، إنما تتعارض الأصالة والمعاصرة إذا فهمت الأصالة على أنها التقوقع السلبي والتخندق الاختياري في سجن الماضي، والمعاصرة على أنها الانقياد الأعمى والدوران في فلك الغرب.

يستلزم منا هذا من ثم أن نتفق على رفض اتجاهين متطرفين: اتجاه ينتهي بالأصالة إلى الجمود والتحجر، ورفض كل جديد، ومعاداة كل نزعة إلى تطوير الحياة والمجتمع، حتى وإن كانت على

أسس إسلامية، وحظر الاقتباس من الآخرين، حتى وإن كان نافعاً للمسلمين غير مخالف لشريعتهم، واتجاه ينحو بالمعاصرة نحو الفناء في الغرب، ولا يكتفى بأخذ العلم والتقنية وحسن الإدارة والتنظيم منه، واقتباس كل ما تنهض به الحياة مما لا يتعارض مع ديننا وقيمنا وشريعتنا، بل يصر على نقل النموذج الغربي إلينا بكل عناصره ومقوماته، وبخاصة جذوره الفلسفية، ومفاهيمه الفكرية، وتقاليده الاجتماعية، إن كلا الاتجاهين مرفوض، فأولهما يمثل الإفراط، والآخر يمثل التفريط، ولا خير في واحد منهما، إنما الخير كل الخير في التوسط والتوازن.[٢٠]

وهذا يذكرني بوصف كنت قد قرأته لأحد الكتاب، يرسم فيه بشكل أخاذ الصورة التي جهدت ما وسعني الجهد أن أنقلها إلى وعي القارئ الكريم، والتي تضع تحت المجهر المحصلة النهائية لما أردت أساساً أن أقوله في هذا الشأن[٢١]، وهو ضرورة أن نعي أن لنا شخصية حضارية متميزة، وشخصيتنا الحضارية هذه مثل الشجرة، ونحن لا بد لنا أن ندرس خواص شجرتنا هذه، ونعرف لماذا توقفت عن النمو، ونحاول أن نستفيد من تجارب الآخرين حول أفضل أساليب العناية بالشجرة، وأفضل طرق تغذيتها ورعايتها، ومنها الانفتاح الواعي المتبصر على تجارب الآخرين، لنجعلها زاداً وغذاءً وماءً لشجرتنا الحضارية التي سوف تهضم هذا الزاد الثقافي والعلمي في داخل أجهزتها وأنسجتها الحية، وتجعله جزءاً

منها، والخطر كل الخطر أن يحملنا الإعجاب بشجرتنا الحضارية على أن نُجَمِّدَ أوراقها فوق غصونها، فنلصقها بالصمغ حتى لا تسقط، ونطليها بالأخضر حتى لا تصْفَرّ مع الخريف، فالإعجاب بشجرتنا هذه إنما يتحقق على أكمل وجه لو تركناها تتفاعل مع غيرها، مع دوام جذعها وجذورها، ولكن لا يمكن أن يطالبنا أحد بأن نقطع هذه الشجرة من الجذع، وأن نلصق في مكانه شجرة تمثل حضارة أخرى، ومفاهيم أخرى، وقيماً أخرى، وإذا نحن فعلنا ذلك فإن النتيجة هي أن الشجرة ستموت، ولن تورق، ولن تثمر، فلا نحن حافظنا على شجرتنا، ولا نحن استفدنا من الشجرة الأخرى.

obeikandl.com

ظاهرة ملموسة [٢٢]

منذ بداية ظهور الكتابة والتدوين في التاريخ، لعبت حركة الترجمة دوراً أساسياً في تقدم الأمم والشعوب ونموو ازدهار الثقافات باعتبارها وسيلة مهمة من وسائل الاتصال الثقافي، وجسراً متيناً من جسور التبادل الفكري والمعرفي، وقد استفادت الحضارات بصفة عامة، والحضارة العربية الإسلامية بصفة خاصة، وأفادت الكثير من هذه الحركة، فمن جهة أدى حرص الدول الإسلامية في عصرها الذهبي على فتح باب الترجمة من التراث اليوناني على مصراعيه إلى ازدهار الحركة العلمية والفكرية والثقافية بشكل منقطع النظير، كما أدت ترجمة التراث العربي الإسلامي إلى الفكر الغربي - من جهة أخرى - إلى وضع لبنات متينة قوية في الأسس التي قامت عليها الحضارة الغربية المعاصرة.

ومع أننا في أمسّ الحاجة إلى برنامج مكثف ومدروس لنقل أمهات الكتب من الثقافات الأخرى - غربية كانت أم شرقية - إلاّ أنه

لا بد من التنبيه إلى ضرورة أن يتولى هذه المهمة من يمتلكون ناصية اللغة المُترجم منها واللغة المترجم إليها ، ومن تتوافر لديهم الخلفية الواسعة والمعرفة المتعمقة بالمادة موضوع الترجمة.

وأشير هنا بصفة خاصة إلى ظاهرة ملموسة لا بد من التنبيه إليها والتحذير منها، والحث على معالجتها بما يكفل الحد من استفحالها وإزالة مخاطرها وهي ترجمة لبعض المفاهيم، والمصطلحات المهمة بغير المعنى الذي وردت فيه في لغتها الأم، وما يترتب على ذلك من آثار سيئة وعواقب وخيمة، وهذه الظاهرة تحدث إما نتيجة الغفلة وعدم تحري الدقة، أو بسبب مقصود يراد به عنوة تشويه المعنى أو تحريفه ، وفي كلتا الحالتين فإن النتيجة هي ترسيب وتعميق انطباعات خاطئة عن المعنى الحقيقي للمفهوم أو المصطلح المُترجم.

هناك، على سبيل المثال، ثلاثة مصطلحات مترجمة من اللغة الإنجليزية، وهي شائعة وواسعة الانتشار ومستقرة في التداول الفكري والمعرفي اليومي، ولكنها تعطي معاني ومدلولات ورموزاً إيجابية ومشجعة على الرغم من أنها تعبر عن مفاهيم ومعان ومدلولات سلبية ومنفرة من وجهة نظر ثقافتنا الإسلامية، وهذه المصطلحات هي :

مصطلح (Secular) الذي يترجم إلى (علماني)، ويقابله مصطلح (Secularism) بمعنى (العلمانية).

مصطلح (Missionary) الذي يترجم إلى تبشيري، ويقابله مصطلح (Missionary Movements) بمعنى (الحركات التبشيرية).

مصطلح (Interest) الذي يترجم إلى (فائدة)، ويقابله مصطلح (Interest Rate) بمعنى (سعر الفائدة).

فلا أدري كيف ولماذا تمت ترجمة (Secularism) إلى (العلمانية)، فهذه الترجمة غير دقيقة، بل إنها غير صحيحة أساساً، ولا صلة لها على الإطلاق بلفظ (العلم) الذي يقابله في اللغة الإنجليزية كما هو معروف عبارة (Science) ومشتقاتها، في حين أن المقصود بعبارة (Secularism) كما ورد في معظم المعاجم الإنجليزية هو ذلك الاتجاه الذي يقوم على مبدأ استبعاد الدين، أو الاعتبارات الدينية، استبعاداً مقصوداً من كافة أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، والذين تولوا ترجمة هذه العبارة إلى (العلمانية) لم يفهموا من كلمة (الدين) و (العلم) إلاّ ما يفهمه الغربي المسيحي منها، لأن الدين والعلم في المفهوم الغربي متضادان متعارضان، فما يكون دينياً في المرجعية الغربية لا يكون علمياً، وما يكون علمياً لا يكون دينياً، ومن ثم فإن الانطباع الذي يتولد وربما يترسخ في الأذهان من كثرة استعمال هذه الكلمة في الإطار الإسلامي، هو أن هناك تعارضاً أو تناقضاً بين العلم والدين الإسلامي، وهذا هو مصدر الخطورة في هذه الترجمة، وكان من الأحرى والأولى والأصح ترجمة هذا المصطلح بعبارة (اللادينية).

ولا أدري كيف ولماذا تمت ترجمة عبارة (Missionary Movements) إلى (الحركات التبشيرية)، فهذه الترجمة غير دقيقة، بل إنها غير صحيحة أساساً، ولا صلة لها على الإطلاق بلفظ (التبشير)، وهو لفظ ذو مدلول إيجابي، في حين أن المقصود بالعبارة أصلاً هو البعثات أو الإرساليات المسيحية التي توفدها الكنيسة إلى المناطق النائية بقصد تنصيرها وجعلها تعتنق الدين المسيحي، لذلك فإن الترجمة الدقيقة والسليمة لهذا المصطلح هي (الإرساليات الكنسية).

ولا أدري كيف ولماذا ترجمت عبارة (Interest Rate) إلى (سعر الفائدة)، فالفائدة هنا تعطي معنى إيجابياً مطلوباً ومرغوباً، وهو نقيض المعنى المقابل في المرجعية الإسلامية، وكان الأولى والأصح ترجمة هذا المصطلح بـ (الفائض الربوي) أو (الزيادة الربوية).

هذه مجرد أمثلة، وهناك حالات كثيرة مشابهة، لعل التنبيه إليها يدفع المهتمين والمختصين بهذا الجانب إلى مراعاة أن يتولى مهمة الترجمة من يمتلكون ناصية اللغة المُترجم منها واللغة المُترجم إليها، وأن تتوافر لديهم الخلفية الواسعة والمعرفة المتعمقة بالمادة موضوع الترجمة، وإلى ضرورة أن توجد في الدول العربية التي لديها برامج نشطة في هذا المجال جهات إشرافية على مستوى عالٍ من المسؤولية والوعي والتخصص والمعرفة.

أختم حديثي حول هذا الموضوع بالتأكيد على أن تفاعل القارئ مع ما يطرحه الكاتب أو المفكر من خواطر وأفكار وتأملات في مختلف مناحي الحياة وصنوف الفكر وألوان المعرفة، هو بمثابة الدم الذي يجري في العروق فيجعلها تنبض بالحياة، وتعج بالحركة، وتفيض بالحيوية والتدفق، هذا بصفة عامة، أما إذا جاء التفاعل بصفة خاصة ممن يتربعون على قمم الفكر والعلم والمعرفة في مجال تخصصهم ودوائر اهتمامهم، وممن يعتد بآرائهم وتعليقاتهم ومواقفهم العلمية والفكرية، فإنه يضيف للموضوع أو للقضية مدار البحث بعداً أعمق، ويعطيه أهمية أكبر وتميزاً أوضح.

هذا هو السبب الذي جعلني أشعر بسعادة غامرة بعد أن تلقيت تعقيباً من معالي الشيخ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان تجاوب فيه ـ في حينه ـ مع ما كتبته حول هذا الموضوع، وأثراه بواسع علمه وعميق فكره وغزارة ثقافته واطلاعه.

قال أستاذنا في تعقيبه :» تابعت بكثير من الإعجاب والتقدير ما دبّجه قلم المفكر الأستاذ السيد نزار عبيد مدني في عموده الأسبوعي (قطوف) الحلقة الأولى تحت عنوان :(ظاهرة ملموسة ١ ـ ٢) بجريدة عكاظ الغراء في العدد ١١١٩٠ من السنة الثامنة والثلاثين (الأحد ٢٨ ذي القعدة عام ١٤١٧هـ الموافق ٦ أبريل عام ١٩٩٧م)، والحلقة الثانية بالعدد ١١١٩٧ من السنة

التاسعة والثلاثين، (يوم الأحد ٦ ذي الحجة عام ١٤١٧هـ الموافق ١٣ أبريل عام ١٩٩٧م)، إذ ركز في الحلقة الأولى على أهمية الترجمة في تقدم الشعوب، وأنها جسور التبادل الفكري والمعرفي، ونحن في الوقت الحاضر في أمس الحاجة أن يتولاها أناس أَكْفاء في اللغتين: اللغة المترجم عنها، واللغة المترجم إليها، والضعف أو القصور في واحد منهما يؤثر سلباً على الفكر المترجم إلى لغته، أما بيت القصيد فهو المشكلة التي تعاني منها الترجمة إلى اللغة العربية، وقد عرضها في عبارة بيّنة واضحة قائلاً: (وأشير هنا بصفة خاصة إلى ظاهرة ملموسة لا بد من التنبيه إليها، والتحذير منها، والحث على معالجتها بما يكفل الحد من استفحالها وإزالة مخاطرها، وهي ترجمة بعض المفاهيم والمصطلحات المهمة بغير المعنى الذي وردت به في لغتها الأم، وما يترتب على ذلك من آثار سيئة وعواقب وخيمة)، ثم يوضح الأسباب المؤدية إلى انحراف الترجمة عن مضمون النص الأصلي في لغتها الأم قائلاً: (وهذه الظاهرة تحدث إما نتيجة الغفلة وعدم تحري الدقة، أو بسبب مقصود يراد به عنوة تشويه المعنى أو تحريفه)، وأضيف إلى هذا السبب الذي تعرّض له مطلع مقاله، العجز والضعف اللغوي في إحدى اللغتين، أما نتائج هذا الخطأ المقصود وغير المقصود، كما يقول: (فإن النتيجة هي ترسيب وتعميق انطباعات خاطئة عن المعنى الحقيقي المقصود للمفهوم أو المصطلح المترجم)، وقد دلّل على انحراف الترجمة العربية لبعض المصطلحات الأجنبية مما له أبعاد فكرية ودينية في حياة المسلمين

اليومية بما هو شائع في الأوساط العلمية وغيرها: العلمانية، التبشير، سعر الفائدة، شرح كل هذا وحلّله بلغة علمية رصينة.

ثم يواصل د. أبو سليمان تعليقه قائلاً : وقع هذان المقالان من نفسي أحسن وقع، إذ إن الساحة العلمية والفكرية في مجتمعنا العربي تعيش الكثير من هذه المغالطات والانحرافات، حتى ترسخت في ذهن المجتمع يرددها دون وعي، وبدت كأنها سليمة وما عداها خطأ، دون أن يتنبه لها وقد يكتشفها بعض من وهبه الله بعد النظر وسعة الاطلاع على ما في اللغة المترجم عنها والمترجم لها، ولكن الكثيرين يجهلون ذلك، ولا تمكنهم كفاءتهم العلمية الاطلاع عليها، والملاحظ أن المتخصصين من علمائنا ومفكرينا – ينجرّون وراء تلك المصطلحات دون وعي أو تدبر.

ليسمح لي الأديب الاستاذ نزار عبيد مدني في أن أستفيد من مقاله لأجعل من هذه المقالة امتداداً لمقاله المهم الخطير الذي يجب أن يوقظ الفئة العالمة لما يراد لأمتنا من إعادة صياغة أفكارها، وبذر انطباعات خفية غريبة في مشاعرنا، واختراق ذاكرتنا ومبادئنا بأساليب وعبارات ناعمة هادئة، يتداولها الناس دون أن يتبينوا مدلولها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

من أخطر هذه المصطلحات التي تغزو المجتمع في الوقت الحاضر دون أن ينبه لها أحد من المتخصصين كلمة (ائتمان) التي انتشرت

بطاقاتها على نطاق واسع، يجري الاعلان عنها في الصحف ووسائل الاعلام بعبارات مغرية ومشجعة، تتسابق البنوك في صحفنا اليومية على الإعلان عنها، الكثيرون لا يدركون المقصود منها، وقد أدى سوء الترجمة عن اللغة الأصلية إلى اختلاف آراء الفقهاء، وبلبلة أفكارهم في تكييفها والحكم عليها، في حين أنها لو تُرجمت الترجمة الصحيحة لوّفر عليهم وعلى الأمة الاختلاف والبلبلة.

أجده مناسباً ـ وقد أتاح لي الأستاذ نزار عبيد مدني في أن أدلي في الموضوع الذي له فضل السبق في إثارته ـ اقتباس جزء من بحث تقدمت به إلى المجمع الفقهي بمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة في دورته العاشرة القادمة بعنوان (بطاقات المعاملات المالية: دراسة فقهية تحليلية مقارنة)، بدأته بمدخل بعنوان (تصحيح العنوان): (بطاقات الائتمان عنوان غير صحيح)، وهو الجزء الذي يتصل بمقاليه اللذين سبقت الإشارة إليهما، وله من قبل هذا مني ومن جمهور القراء، بل عامة أفراد الأمة الإسلامية خالص الشكر والثناء على إثارة موضوع مهم له العلاقة الوثيقة بفكر الأمة ومبادئها وتراثها، فهذا الموضوع بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة بلغة علمية هادئة، يضطلع بها العلماء من كافة التخصصات قياماً بالمسؤولية وواجب الأمانة العلمية، وإنقاذاً للأمة من المزالق التي قد تكلفها الكثير على حساب مستقبلها وموروثها الفكري.

تصحيح العنوان: (بطاقات الائتمان: عنوان غير صحيح)

جرت عادة الاقتصاديين والمصرفيين تقديم هذا النوع من البطاقات بعنوان (البطاقات الائتمانية)، سواء في هذا البحوث العلمية والإعلانات المصرفية، وهي في نظر هؤلاء ترجمة لكلمة (Credit Cards) في اللغة الإنجليزية، ولدى الرجوع إلى معنى هذه الكلمة (Credit) في المعجم الإنجليزي نجد أن لها عدة معان : تطلق عادة على شرف الشخص واعتزازه وانتمائه، الاعتراف بكفاءته، سمعته الطيبة، المبدأ والثقة، ملاءمته ورصيده في البنك مما هو تحت تصرفه، قدرته على الحصول على حاجياته قبل دفع الثمن بناء على الثقة بوفائه بالدفع، الاعتراف بإسهاماته، الدرجة العلمية مرتفعة النسبة على درجة النجاح في الامتحان، السمعة والشرف في الأعمال التجارية.

هذا ما يخص الكلمة الأولى وهو محور البحث، أما كلمة (Card) فلها معان عديدة، ومنها المعنى المعروف المتداول، البطاقة تكون من ورق سميك مسطح أو بلاستيكي، يصدرها بنك أو غيره لحاملها، وعليها بعض البيانات الخاصة بحاملها، فإذا كانت من قبيل (Credit) فإنها تصدر بقصد الحصول على نقد أو دين.

كما ورد معناها المركب (Credit Card) في قاموس أكسفورد كالآتي : البطاقة الصادرة من بنك أو غيره تخوّل حاملها الحصول على حاجياته من البضائع دَيْناً (On Credit).

لم يهمل قانون الحكومة الأمريكية الفدرالية والبريطانية توضيح المقصود من كلمة (Credit) في المجالين الاقتصادي والتجاري.

جاء في قانون الحكومة الأمريكية الفدرالية توضيح معنى كلمة (Credit) بأنها تعني منح دائن لشخص قرضاً مؤجل التسديد، أو إحداث دين مؤجل الدفع ذي علاقة ببيع البضائع والسلع وتقديم الخدمات.

وفي القانون البريطاني لإقراض المستهلك الصادر عام ١٩٧٩م تطلق كلمة (Credit) لدى خصوص دفع النقود، ولكن ليس في حالة دفع قيمة البضاعة مقدماً، كما ورد تحديد معنى الإقراض (Credit) في الفصل التاسع منه بأن هذه الكلمة تعني القرض النقدي، وأي نوع آخر له صيغة مالية، وجاء هذا التعبير، وهو أي نوع آخر له صيغة مالية، ليدخل ضمن مدلوله الصيغ والأساليب المالية الجديدة التي لمّا تظهر بعد، وليس فقط الموجودة والمعروفة في الوقت الحاضر.

مما سبق يتضح أن كلمة (Credit) في المصطلح الاقتصادي والتجاري والقانونين الإنجليزي والأمريكي في مجال البطاقات المالية، تعني صراحة (الإقراض) هذا هو حقيقة مصطلح هذه الكلمة لديهم ومدلولها، حيثما استعملت في المجالات الاقتصادية والتجارية والقانونية المشار إليها، الذي يفترض أن يترجم معناها إليه في اللغة العربية، كما أن أطراف عقد هذا النوع من البطاقات يسمى (مقرض Creditor) أو (مقترض Borrower).

العنوان السليم المناسب لهذا النوع من البطاقات هو : (بطاقات الإقراض) إذ هو الوصف المناسب الدال على حقيقتها وماهيتها، المميز لها عن نظيراتها من البطاقات الأخرى في الشروط وتسديد الديون، الذي ينبني عليه أحكام شرعية متفقة ترجمته مع الأصل المنقول عنه.

أما كلمة (ائتمان) فليس عنواناً صحيحاً ولا وصفاً مناسباً، إذ إنه لا أثر له أصلاً أو وضعاً في صحة تكييف العقد فيبنى عليه حكم، ولا يشير أصالة إلى حقيقته، ولا يتفق مع الأصل المترجم عنه.

من اللبس أيضاً في البحوث العلمية والاقتصادية أن تُعَنْون جميع أنواع البطاقات بـ (بطاقات الائتمان) بالمعنى السابق في المصطلح الاقتصادي، في حين أن الإقراض لا يتحقق في بعض أنواع البطاقات، مثل بطاقة السحب المباشر من الرصيد (Debit Card).

المصطلح الاقتصادي العربي في تسمية القرض بـ (الائتمان) تسمية لا تدل على حقيقة الوصف الذي ينبغي أن تُعنون به هذه البطاقة وأمثالها، ولعل تسمية القرض (ائتماناً) من قبيل افتراض ثقة المقرض في أمانة المقترض وصدقه، الأمر الذي لم تكن إليه إشارة في التعريف بكلمة (ائتمان) اقتصادياً، ذلك أن هذا الاصطلاح يعني بوجه عام : منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين بانتهائها دفع قيمة الدين، وفي الشؤون المالية يعنى (بالائتمان) عادة قرضاً أو حساباً على المكشوف يمنحه البنك لشخص ما، كما يعني (حجم الائتمان) المقدار الكلي للقروض والسلف التي يمنحها النظام المصرفي.

ورد أيضاً تعريف (بطاقة الائتمان) اقتصادياً بما ينم عن حقيقتها وخصوصية معناها بأنها : «بطاقة خاصة يصدرها المصرف لعملية تمكّنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة، ويقوم بائع السلع أو الخدمات من ثم بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف مصدر الائتمان فيسدد قيمتها له، ويقدم المصرف للعميل كشفاً شهرياً، بإجمالي القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري لطرفه».

هذان التعريفان صريحان في الوصف وحقيقة معنى هذا النوع من البطاقات، له لفظ موضوع في اللغة العربية هو (القرض) وما اشتق منه، ولا يوجد سبب واضح للعدول عنه إلى ألفاظ أقل ما فيها أن المراد منها غامض على أهل العربية أنفسهم.

بيد أن المصطلح الاقتصادي العربي يتفادى استعمال كلمة (قرض) التي هي أدل على المعنى والحقيقة إلى عنوان أقل ما يقال فيه هو التباس معناه وعدم إدراك المقصود منه في الاستعمال اليومي، لا يعلم السبب في هذا العدول، ولكن قد يجاب بأن لكل علم مصطلحاته ولا مشاحة في الاصطلاح، لكن لا ينبغي أن يخرج المصطلح عن معاني اللغة وطرائقها، وإذا أضفنا إلى هذا أن لهذه الكلمة (القرض) العنوان المنطوق والمفهوم دلالتها وأحكامها الشرعية، التي ينبغي أن يحافظ عليها تفادياً للبس واختلاط المفاهيم.

عندما يذكر (القرض) باسمه وعنوانه الصريح المألوف، فإن أحكامه معلومة لدى المسلم من الدين بالضرورة، فينبغي الالتزام به، وبخاصة من فئة علماء الاقتصاد الإسلامي.

يقول العلامة ابن القيّم «رحمه الله» : «الاصطلاحات لا مشاحة فيها إذا لم تتضمن مفسدة»، وتحقق المفسدة هنا جلي واضح في صرف أنظار الأمة عن أحكام الإقراض وآثاره الشرعية وأضراره الاجتماعية والاقتصادية، بما يترتب عليه من فوائد وعمولات ربوية محرمة، أقل ما يقال فيها إنه : «يزيل لقباً شرعياً اصطلح عليه»، ويكون من قبيل تسمية الأشياء بغير أسمائها، حتى لا يُلتفت إلى حكمها الشرعي.

وردت كلمة (استئمان) في المصطلح الشرعي الفقهي بما يدل على حقيقة الوصف : «هو أن يشتري منه ولا يسأله كيف يبيع»، وكذلك بيع الأمانة والاسترسال : «هو أن يقول الرجل: اشتر مني سلعة كما تشتري من الناس، فإني لا أعلم القيمة، فيشتري منه بما يعطيه من الثمن».

أما أصل هذه الكلمة (الائتمان) في اللغة، فإنه مأخوذ من كلمة (أمانة)، ومن مشتقاتها (استئمان)، وهو «لفظ مستعمل شائع لدى الفقهاء في أبواب المعاملات المالية، بمعنى : جعل يد الغير على ماله يد أمانة.

يترتب على هذا أحكام فقهية عديدة من أهمها : أن من وضع هذا الموضوع يسمى «أميناً»، فلا يضمن ما هو في عهدته أمانة إلا بتعد أو تفريط كيد الوديع والشريك والمضارب والوكيل بالبيع، والاستئمان في اللغة هو طلب الأمانة، وتستعمل بمعنى خاص فيما يتصل بالمعاهدات والاتفاقات مع غير المسلمين، وضمان الإقامة لهم بين ظهرانى المسلمين في أمان واطمئنان.

جاء التعريف بما يسمى «عقد الاستئمان» في الفقه الإسلامي بأنه : «عقد الاسترسال والاستلام وصورته : يكشف طالب البيع أو الشراء أو نحوهما للعاقد الآخر أنه لا دراية له فيما هو مقدم عليه، وأنه واضح ثقته به ومستنصحه، فيطلب منه أن يبيع منه أو يشتري بما تبيع به الناس أو تشتري، ويتم العقد بينهما على هذا الأساس.

قال الحطاب : «وأما بيع الاستئمان والاسترسال فهو أن يقول الرجل : اشتر مني سلعتي كما تشتري من الناس، فإني لا أعلم القيمة، فيشتري منه بما يعطيه من الثمن.

بهذا يتبين أن القرض في الفقه الإسلامي لا يدخل ضمن عقود الاستئمان، وأن الأولى أن تعنون هذه البطاقات بوصفها الظاهر الملائم، الذي يشير إلى حقيقتها وأهم خصائصها، وبما ينسجم مع المصطلح الشرعي الشائع، وأن يطلق عليها (بطاقات الإقراض) أو (الدين).

يضاف إلى ما تقدم أن نسبة كبيرة ممن يحمل هذه البطاقة ويستخدمها في معاملاته المالية لا يعرف معنى كلمة (ائتمان)، حتى يدرك أحكامها الشرعية ومسؤولياتها.

دليل هذا أن جريدة عكاظ التي تصدر بجدة في المملكة العربية السعودية (العدد ١٠٩٦٠ من السنة الثامنة والثلاثين يوم الخميس الأول من شهر ربيع الآخر عام ١٤١٧هـ الموافق ١٥ أغسطس عام ١٩٩٦م) قامت بتحقيق صحفي وإحصائي واسع عن بطاقة الائتمان في استبيان عام، وأجريت الدراسة على عينة لثلاثمائة شخص يحملون هذه البطاقة، رصدت فيها كثيراً من الحقائق عنها، وقد ورد ضمن أسئلة الاستبيان :

هل تفهم كلمة (ائتمان)؟ وحددت لهم ثلاث إجابات هي : هدية، وديعة، اقتراض، وقد رأى ٦ أفراد بنسبة ٢٪ أن معناها هدية، ورأى ١٠٨ بنسبة ٣٦٪ أن معناها وديعة، بينما أجاب ٦٢٪ بمعناها الصحيح.

العنوان الصحيح الذي يشمل جميع أقسام البطاقة وأنواعها، كما هو في اللغة الإنجليزية واحد من اثنين :

الأول: بطاقات المعاملات المالية Financial transaction cards،

والثاني: بطاقات الدفع والشراء Payment Cards.

ولو عُنونت في اللغة العربية بعنوان : بطاقات الإقراض وبطاقات السحب المباشر من الرصيد، لكان أبلغ في الكشف عن حقيقتها وأقسامها يدركه المثقف والعامي، التاجر والمستهلك، من يحملها ومن تقدم له، وهو مصطلح ترسخ معناها في أذهان الجميع، يعرفون آثاره ومسؤولياته، الحلال منه والحرام، معلومة أحكامه من الدين بالضرورة، مسلم المبادئ والأحكام، وليس من سبب يدعو لهجره والعدول عنه.

إنني أختم هذه المقالة بالخاتمة التي جاءت في مقال الأستاذ الأديب نزار عبيد مدني بأن : «هذه مجرد أمثلة، وهناك حالات كثيرة مشابهة لعل التنبيه إليها يدفع المهتمين والمختصين بهذا الجانب إلى مراعاة أن يتولى مهمة الترجمة من يمتلكون ناصية اللغة المترجم عنها واللغة المترجم إليها، وأن تتوافر لديهم الخلفية الواسعة والمعرفة المتعمقة بالمادة موضوع الترجمة، وإلى ضرورة أن توجد في الدول العربية التي لديها برامج نشطة في هذا المجال جهات رقابية وإشرافية على مستوى عال من المسؤولية والتخصص والمعرفة».

والله من وراء القصد[٢٣] انتهى.

ولقد سعدت كثيراً بكلمة فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، ولم يقتصر مصدر سعادتي فحسب على حقيقة أن آراء وفكر أستاذنا الدكتور أبو سليمان في كثير من القضايا والأمور تمثل ثقلاً ووزناً يعكس المكانة الرفيعة التي يتسنّمها في

الوسط العلمي والفكري في بلادنا، ولكن أيضاً لما تضمنه تعقيبه من إضافة ثرية إلى الموضوع، وتنبيه محمود إلى أهميته وخطورته، ليس فقط بالنسبة للجوانب الفكرية والنظرية، ولكن أيضاً لتأثيراته المباشرة على لغة التخاطب والتعامل في حياتنا العادية واستعمالاتنا اليومية.

ومن الصدف الغريبة أن تقع عيناي بعد ذلك بأيام على ملاحظة أبداها الأستاذ عبد القادر الإدريسي من الرباط، ونشرتها صحيفة الشرق الأوسط حول استعمال مصطلح (الاستعمار) تضمنت قوله: «إن كلمة (استعمار) لا تخلو من مغالطة، فهي من الكلمات غير البريئة، التي تؤدي إلى معنى مختلف عما هو مشهور ومتداول ومفهوم لدى الجميع، ذلك أن هذه الكلمة تأتي من فعل استعمر يستعمر استعماراً، واستعمر الأرض مثل عمّرها، أي جعلها عامرة، وأمدها بما يعوزها من الأيدي العاملة، واستعمر المكان جعله يعمره، فالاستعمار هنا بمعنى التعمير، وفي القرآن الكريم: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ وقد شاع بيننا هذا المصطلح منذ نهاية القرن التاسع عشر وتقبلناه جميعاً دون وعي، تماماً كما تقبلنا من مصطلحات ومفردات وكلمات عديدة تدل معانيها الحقيقية على غير ما هو مفهوم ومعروف، وهكذا فإن الدول الأوروبية التي احتلت البلدان العربية والإسلامية لم تكن مستعمرة لها، وإنما كانت مدمرة لها ومخربة ومفسدة، وكان عملها أبعد ما يكون عن الاستعمار، ولكننا مع ذلك دأبنا على أن

نصف هذا الاحتلال الأجنبي لبلادنا بأنه استعمار، وبذلك وقعنا في الفخ الذي نصبه لنا دهاقنة الغرب ودهاته، الذين كانوا يعتمدون على طائفة من رجال العلم والفكر والثقافة، عرفوا اللغة العربية وخبروا نفسيات الشعوب العربية والإسلامية، ومهدوا الأرض للمحتل الأوروبي للاستخراب لا للاستعمار».

ليس هذا فحسب، بل إن الملاحظات والتعقيبات التي أبداها بعض الإخوة المهتمين بهذا الأمر عن طريق اتصالاتهم المباشرة أثارت لديَّ رغبة في متابعة الأمر ومعاودة الكتابة فيه وحوله، لعل ذلك يدفع آخرين إلى التفاعل معه، والإسهام بما يتوافر لديهم من آراء وإضافات، قد تؤدي بنا جميعاً في نهاية المطاف إلى بلورة اقتراحات معينة أو طرح تصورات محددة من شأنها تحقيق إنجاز متميز في هذا الشأن.

أمامنا إذن مصطلحات مهمة ومتداولة بكثرة في الأوساط العلمية والفكرية وفي الحياة والتداول اليومي استطعنا أن نؤكد ونثبت أنها ترجمت إلى اللغة العربية بشكل مغاير للمعنى الأصلي، الذي وردت به في لغتها الأم، ومنها : العلمانية، التبشير، سعر الفائدة، الاستعمار، بطاقات الائتمان، وهذا غيض من فيض، خاصة وأننا أصبحنا نشهد في السنوات الأخيرة سيلاً دافقاً من المصطلحات الجديدة، التي أخذت تنهال علينا في كل يوم ومن كل حدب وصوب بشكل غير مسبوق، ومعظمها يتناول قضايا وأموراً لم يتطرق إليها علماؤنا ومفكرونا وباحثونا من قبل، ومنها

على سبيل المثال لا الحصر، (الاستنساخ Cloning)، (العولمة Globalization)، (الدهلزة Lobbying)، (النظام System) [٢٤] والخشية كل الخشية أن تتسرب إلينا في غمرة هذا السيل الدافق من المصطلحات الجديدة ترجمات محرّفة أو مغلوطة، تعطى معاني تختلف تماماً عن المعنى الأصلي المقصود، وتحدث من ثم أضراراً لا نشعر بها، ولكنها تترسب في أعماقنا، وتشوه فكرنا ومرجعياتنا، والقضية أنه إذا كانت هناك صعوبة في تغيير بعض الترجمات الخاطئة القديمة، التي استقرت في الأذهان وتم الأخذ بها والتعامل معها كقضايا محسومة أو مفروغ منها، فإن المبادرة إلى طرح أو تقديم ترجمات دقيقة وأمينة ومعبرة عن هذه المصطلحات الجديدة، سوف يقطع الطريق على احتمال إيراد ترجمات خاطئة أو مغلوطة أو مشوهة، سواء بسبب الغفلة وعدم تحري الدقة، أو بسبب العجز والضعف اللغوي في إحدى اللغتين، أو بسبب مقصود يراد به عنوة تشويه المعنى أو تحريفه.

محصلة كل هذا تجعلني أعتقد جازماً أننا لو تمكنا من حصر المصطلحات المهمة والمتداولة ـ سواء القديم منها أو الحديث ـ والتي دأبنا على ترديد ترجماتها في حياتنا اليومية دون تفكير في معانيها، أو وعي بملابساتها، أو إحاطة بآثارها وعواقبها، ثم قمنا بعد ذلك بتنفيذ معنى كل مصطلح منها وتقديم أفضل الترجمات الممكنة له بنفس المستوى العلمي الراقي، الذي عالج به أستاذنا الدكتور

أبوسليمان مصطلح (بطاقات الائتمان).. أقول: لو استطعنا القيام بذلك، فإننا نكون قد أسدينا خدمة جليلة للغتنا وفكرنا وأصالتنا، ونكون قد حافظنا على مرجعياتنا وأطرنا وثوابتنا، ونكون في الوقت ذاته قد واكبنا التطورات الحديثة، التي تعبر عنها المصطلحات الجديدة في مختلف العلوم والمعارف والفنون والآداب.[٢٥]

obeikandl.com

تأملات في اللغة [٢٦]

ليس بدعاً القول: إن اللغة تعد من أهم الوسائل التي تحافظ بها الأمة ـ أي أمة ـ على شخصيتها، وتؤكد بها ذاتها وهويتها، فهي صورة نابضة بالحياة للأمة وكيانها وخصوصيتها، ومرآة نقية تعكس ماضيها وتراثها وأمجادها، وليس غريباً وصف اللغة بالكائن الحي الذي يخضع للنمو والتطور في بعض مراحله، وللجمود والثبات في مراحل أخرى، وإذا كانت هذه قاعدة تنطبق على سائر اللغات، فإنها تنطبق بشكل دقيق وواضح على لغتنا العربية، وبخاصة وهي تمر من خلال المنعطف الراهن في حياتها وتاريخها.

تتعرض اللغة العربية في هذا المنعطف إلى تحديات كثيرة أثّرت على نموها وتطورها، من هذه التحديات، على سبيل المثال لا الحصر، المواجهة بينها وبين اللغات الأخرى ـ اللغة الإنجليزية بالتحديد ـ التي تعد بلا منازع مصدر تهديد خطير لها باعتبارها ـ من جهة ـ اللغة التي تمثل تيار «العولمة» الكاسح بمفرداته وتعبيراته ومصطلحاته الجديدة، التي بات ذكرها على كل لسان، وأصبح استعمالها عنواناً للحداثة ودليلاً على مواكبة العصر، وباعتبارها ـ من جهة أخرى ـ

تمثل لغة الحضارة المتسيدة التي يؤكد لنا «قانون» الحضارات: أنها سعت عبر التاريخ، وتسعى دائماً، ليس فقط إلى فرض خطابها السياسي والفكري والثقافي، بل إلى فرض لغتها في المقام الأول.

ومن هذه التحديات زحف تيار العامية تحت تأثير العناية بالأدب الشعبي والشعر الشعبي والموروث الشعبي، ومهما كانت المبررات التي تذكر والحجج التي تساق من أن العناية بالعامية ودراستها لا يعني في المقابل التأثير على مكانة الفصحى ومنزلتها، فإن الخطر يظل كامناً، والتهديد يبقى ماثلاً، وهناك بون شاسع وفارق كبير بين دراسة العامية كظاهرة لغوية وبشكل علمي أكاديمي وأسلوب عربي فصيح، وبين تقعيدها وتقنينها وإحيائها ونشرها على كل لسان وفي كل مكان، كما هو حاصل الآن في وسائل الإعلام والنشر، «هناك قناة فضائية عربية تجعل من استعمال العامية المحلية هدفاً وسياسة وإستراتيجية لها».

ومن التحديات أيضاً عزوف بعض أبنائها عنها، وعقوق البعض الآخر لها، حيث يتمثل العزوف في بعض أولئك الذين يشيحون بوجوههم عنها التماساً لمظاهر الحياة الحديثة، ظناً منهم أن حشر الألفاظ الأجنبية في تعبيراتهم، وإقحامها على أطراف ألسنتهم وفي خطابهم اللغوي اليومي هو بمثابة تذكرة مرور لهم نحو التقدم والرقي، وحيث يتمثل العقوق في فئتين : فئة لا تتورع في سعيها إلى «تسويق» منتجاتها وزيادة مبيعاتها وجني الأرباح الطائلة من وراء ذلك عن

استعمال اللغات الأجنبية في اللافتات والملصقات والإعلانات، بل وفي المكاتبات الرسمية في داخل مؤسساتها وشركاتها، وفئة محسوبة على الفكر والثقافة تنجرف بلا وعي تارة، وعمداً مع سبق الإصرار تارة أخرى، وراء مقولات بعض التيارات الاستشراقية والتغريبية من أن اللغة العربية قاصرة عن الوفاء باحتياجات الحياة العصرية، بدعوى أن التطورات العلمية الحديثة قد جلبت معها مصطلحات لم تكن معروفة أو متداولة من قبل، وأن كثيراً من الأفكار والمفاهيم الحديثة والمستجدة هي فوق طاقة الأساليب العربية ..!!

وعلى الرغم من أن مجال الحديث عن الكيفية التي يمكن بها مواجهة هذه التحديات له رجاله وفرسانه، الذين لا يشق لهم غبار، إلا أن ما أود أن أشير إليه هو حقيقة أن أهمية اللغة في حياتنا تتمثل في أنها حاجة وضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، لذلك يقتضي الواجب تسهيل الحصول على تلك الحاجة للناس بأبسط الوسائل وأيسرها، كما يقتضي الحفاظ عليها بتنسيقها وترتيبها وصقلها وضبط معانيها وتطوير وتحديث معاجمها لتلائم مقتضيات الحاضر ومتطلباته، وذلك مخافة أن تضطرب مدلولاتها فيتعذر استعمالها، وبخاصة في المجالات العلمية الحديثة، وينصرف الناس عنها إلى اللغات الأخرى.

على سبيل المثال، كم كنت أتمنى أن أعثر على معجم عربي حديث في المترادفات والمتناقضات، يسهل على الناس معرفة بعض أسرار

لغتهم وقدرتها على التكيف والتطور، خاصة وقد طرأت عليها مئات التعبيرات والمصطلحات والمفاهيم الحديثة، التي لم تكن معروفة أو مستخدمة من قبل، فنحن نعرف أن مفهوم بعض المصطلحات في لغتنا العربية قد يختلف باختلاف العصور، واختلاف الموضوعات، واختلاف فروع العلوم والمعارف، ولمواجهة مثل هذه الاختلافات وضع فقهاؤنا أحد الأصول المهمة في الفقه، وهو «أن العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني»، ذلك أن اللفظ الواحد قد تكون له معان متعددة، سواء في اللغة نفسها أو في أحد العلوم والمعارف، ولغتنا تزخر بالألفاظ التي يحتمل الواحد منها أكثر من معنى.

خذ على سبيل المثال كلمة «العيون» ـ جمع عين ـ، فقد يقصد بها أدوات الإبصار، وقد يقصد بها عيون الماء، وقد يقصد بها عيون القوم، أي البارزون والوجهاء منهم (وبهذا المعنى الأخير تُسَمّى بعض الدول مجلسها النيابي بـ «مجلس الأعيان»)، وهكذا يتحدد المقصود في كل حالة حسب الموضع الذي يوجد فيه اللفظ، وحسب المناسبة التي يستعمل فيها.

خذ على سبيل المثال أيضاً لفظ «اليسار»، فهو قد يعني الثراء والغنى، وقد يعني الشِمال، أي عكس اليمين، وقد يشير إلى مصطلح سياسي حديث لا يخفى معناه على القارئ.

وخذ أيضاً لفظ «الشارع»، فقد يقصد به معنى فقهياً محدداً هو صاحب التشريع، أو من يملك حق التشريع (المشرّع)، وقد يقصد به

معنى وصفياً تعبيرياً، هو البادئ أي الذي يشرع في عمل من الأعمال بمعنى يبدأ به أو يبادر إليه، وقد يقصد بها معنى دارجاً في الاستعمال اليومي للناس هو الطريق أو الدرب.

وفي القانون، لا تستعمل بعض الألفاظ بمعناها اللغوي، وإنما يكون لها معنى اصطلاحي خاص يجب مراعاته، فكلمة «عقد» في القانون غير كلمة «عقد» في البناء والعمارة، وكلمة «شخص» في القانون لها مؤداها الخاص الذي يختلف عن معناها في اللغة العادية أو الدارجة.

ما أريد أن أؤكد عليه هو أنه لا يصح أن نكتفي بالتباكي على لغتنا وندب حظها العاثر، كما لا يصح أن نكتفي بالتفاخر بماضيها، والتباهي ببلاغتها وسحر بيانها، وفي الوقت نفسه لا نحرك ساكناً نحو تطويرها وتطويعها وتحديث معاجمها .. إننا بهذا الشكل نفقد القدرة على مواجهة التحديات التي تتعرض لها لغتنا الحبيبة.

واستكمالاً لهذا الموضوع، ورغبة في إثرائه ورفع درجة الاهتمام والعناية بمتابعته، وصلتني تعقيبات عديدة أكثرها من المؤيدين والمناصرين لما طرحته وبينته، وقليلها من المتحفظين على ذلك، وأكتفي في هذا المجال بايراد مقتطفات من تعقيبين : الأول وردني من علامة الجزيرة الشيخ حمد الجاسر ـ رحمه الله ـ، والثاني من الأديب والكاتب والمفكر الدكتور مرزوق بن صنيتان بن تنباك.

ذكر الشيخ حمد الجاسر في تعقيبه ما يأتي : «وبعد، فقد قرأت بإمعان وبحافز قوي من الارتياح والسرور مقالكم الممتع

بعنوان (تأملات في اللغة) المنشور في جريدة (عكاظ) يومي ١٩ و ٢٦ محرم ١٤١٨هـ فيما يتعلق بتيار اللغة العامية وتأثيرها على اللغة الفصحى، لغة القرآن الكريم، من قولكم: (ومن هذه التحديات زحف تيار العامية تحت تأثير العناية بالأدب الشعبي والشعر الشعبي والموروث الشعبي)، إلى آخر ما ذكرتم في الحلقة الأولى، ليس مبعث سروري ناشئاً من أن أستاذاً كريماً ينتمي إلى عَالم المدينة وأديبها ومؤرخها الأستاذ السيد/ عبيد مدني ـ رحمه اللّه ـ وأنه ممن عاش في تلك البلدة المطهرة في جوار المصطفى عليه الصلاة والسلام، تَشَرَّب طبعه بحبه وحب لغته الكريمة، فهذه من الأمور المدركة بداهة، ولكن مبعث إعجابي مع كل ذلك أنني وجدت عالماً فاضلاً مسموع الكلمة، يعمل في مجلس يُعدّ من أعلى مجالس هذه البلاد التي نيط بها معالجة كثير من قضايا الأمة، وخاصة ذات التأثير في الثقافة العامة، وتعد أساس الحياة في مختلف جوانبها، فكان الإعجاب باعثاً للتفاؤل، بأن الأستاذ الجليل ـ وقد أدرك ما لهؤلاء الذين يتخذون من مسميات الأدب الشعبي والشعر الشعبي والموروث الشعبي وسيلة للتأثير في لغة القرآن الكريم، وما هذا الأدب، أو هذا الشعر، أو هذا الموروث؟ وما قيمته في حياتنا الأدبية والفكرية؟ إن لنا من أدبنا الإسلامي العربي القائم على أقوى الأسس من كتاب اللّه وسنة رسوله المصطفى ـ عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم ـ قولاً وعملاً، وبالموروث عن سلفنا الصالح من أخلاق كريمة وأعمال صالحة، ما يغنينا عن تلك المسميات التي

اندفع وراءها بعض شداة الأدب من أبنائنا وإخواننا ممن لا نسيء الظن بهم، ولكننا نراهم بحاجة إلى التقويم والإصلاح بمختلف الطرق سيراً على النهج الحميد: (أرشدوا أخاكم فقد ضل)».[٢٧]

أما التعقيب الثاني فقد وردني من أخي الدكتور مرزوق بن صنيتان ابن تنباك الذي كتب إليّ رسالة أقتطف منها ما ورد في مقدمتها وفي خاتمتها، تقول مقدمة الرسالة : «اطلعت على ما نشرتم في (عكاظ) عن أدب العربية الفصحى وأدب العامية، وأسعدني رأيكم وموقفكم حول ما يثار هذه الأيام بقوة عن دور العامية، والشعر العامي، وما يواجه الثقافة العربية من تحدٍ هو صنو لما يواجه العرب من تحديات كبيرة في هذا الوقت.»

ويختم الدكتور مرزوق رسالته بقوله: «إن أشد ما يواجه اللغة من محن هو إعراض أبنائها عنها، وما العامية والاهتمام بها سوى ضرب من هذا الإعراض، وإذا استحكم هذا الشعور في نفوس الناس كانت نتيجته ضعف الأمة واختلافها وتباين آرائها وانحدار فكرها وتفكيرها إلى صور من العامية ثقافة وسلوكاً، وإنني إذ أحييكم على رأيكم وموقفكم الحصيف، أرجو أن تدعو إلى موقف صريح وقوي وفاعل يحجّم موقف العامية وعشاقها والمروجين لها، ويصد الهجوم المنظم على الهوية العربية والثقافة.»

وختاماً ليس لي ما أضيفه إلى جميع ما ذكر سوى القول: إنه إذا كانت السياسة قد فشلت في توحيد العرب ولم شملهم، وإذا

كان الاقتصاد قد عجز عن تجميع صفوفهم واجتماعهم على كلمة سواء، فإنه لم يبق لهم سوى لغتهم، الحصن الحصين لثقافتهم، والموحد الصامد لشملهم وتوحيد كلمتهم .. فهل يصح بعد هذا كله أن يتخلوا عن هذه اللغة؟[٢٨]

obeikandl.com

المنظِّرون والممارسون [٢٩]

تظل إحدى مشكلات مجتمعنا هي كثرة المنظرين في قضاياه، وكل منَظِّر منهم يزعم أنه قادر وحده على استيعاب تلك القضايا وإيجاد الحلول المناسبة لها، ولكن واقع الأمر يؤكد أن البون شاسع والفارق كبير بين التنظير والممارسة، فعلى سبيل المثال:

يستطيع المنظّر أن يختار المشكلة التي يريد أن يدرسها، أو القضية التي يرغب أن يحللها، أو الموضوع الذي يود أن يبدي الرأي فيه، بينما يفتقد الممارس هذه الحرية في الاختيار، لأن المشكلات والقضايا والموضوعات تُفْرَضُ عليه فرضاً وتُمْلى عليه إملاءً.

يستطيع المنظّر أن يستهلك من الوقت ما يشاء لكي يصل إلى «السيناريو» الذي يحسب أنه كفيل بحل المشكلة، بينما يخضع الممارس لساطور الوقت وعامل الزمن الذي لا يتيح الفرصة لالتقاط الأنفاس.

لا يتحمل المنظّر أي مخاطر من تحليلاته وتصوراته وتوقعاته واستنتاجاته التي يتوصل إليها، فليس أسهل عليه إذا ثبت خطأ تلك التحليلات، وعدم دقة الاستنتاجات والتصورات أن يستبدلها

بأخرى في أي وقت يشاء، أما الممارس فلا يسمح له إلا بتخمين واحد فقط، وأخطاؤه لا يمكن استعادتها، أو تعويضها، فهي كالرصاصة إذا انطلقت لا يمكن بحال استرجاعها أو السيطرة على مسارها.

يتمتع المنظّر بميزة توافر المعلومات والحقائق التي يحتاجها للتوصل إلى الاستنتاج أو التحليل أو الحل الذي يراه، ويتم الحكم عليه بناء على قدراته الذهنية، أما الممارس فإنه يبني قراراته على خيارات وتصورات متاحة له لم تثبت صحتها، أو تتأكد سلامتها، وعليه أن يعتمد عليها في اتخاذه القرار، وهو بذلك يخضع لحكم التاريخ الذي لا يرحم.

ما هو المطلوب والمرغوب إذن؟

المطلوب هو ألاّ يتمادى المنظّرون في الابتعاد عن الواقع، وأن يحاولوا الاقتراب من الموضوعية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

والمرغوب هو ألاّ يمعن الممارسون في الواقعية «والبراجماتية»، وأن يضيفوا إلى ممارساتهم شيئاً من التنظير وقليلاً من «الأكاديمية».

والمطلوب والمرغوب في آن، هو أن يعمل الجانبان على تجسير الفجوة التي تفصل بينهما، وردم الهوة التي تباعد بين تفكيرهما، وبذلك يتسنى تحقيق التوازن، وهو غاية المنى ومنتهى القصد.

الشكل والمضمون [٣٠]

من الاتجاهات الشائعة في تفكيرنا وطرق تناولنا للقضايا والمشكلات التي نواجهها على اختلاف أنواعها، اقتصارنا في الحلول التي نطرحها لتلك القضايا والمشكلات على المبادئ العامة، أو على الجوانب اللفظية والشكلية، دون النفاذ إلى التفصيلات والمكوّنات التي تتألف منها تلك الحلول، والتي تجعلها قابلة للتحقيق والتنفيذ، ودون الرجوع إلى الأدبيات المتوافرة عنها، والتي تساعدنا في الإحاطة بكافة أبعادها وملابساتها، ودون بذل الجهد لمعرفة مواقف الجهات المختصة والمعنية بتلك القضايا والمشكلات، لمعرفة ما طرأ عليها من تطورات ومستجدات.

نقول مثلاً: إن السعودة لا تتم إلا بالحد من استقدام العمالة الأجنبية أو بإجبار الشركات والمؤسسات على تشغيل العمالة الوطنية.

ونقول: إن تطوير التعليم لا يتم إلا بإعادة النظر في المناهج الدراسية، أو بتحسين مستوى المدرسين والمعلمين، أو بزيادة الربط بين المنزل والمدرسة.

ونقول: إن رفع مستوى الألعاب الرياضية لا يتم إلا بالاحتكاك بالفرق الأجنبية، والاستفادة من خبراتها وفنونها في تلك الألعاب، أو بتطبيق نظام الاحتراف، أو باستقدام المدربين الأكفاء ذوي السمعة العالمية.

ونقول مثل هذا وذاك عن الخصخصة، وعن أزمة المياه، وعن ظاهرة التستر، وعن غير هذا وذاك من القضايا والمشكلات التي نواجهها في حياتنا،

قد تكون هذه الحلول من حيث المبدأ، أو كتفكير عام تجريدي سليمة لا غبار عليها، ولكنها تظل حلولاً شكلية، ذات طبيعة نظرية وعامة، إذ لم نستطع أن نقدم تحليلاً لمضمون كل منها ومكوناته، وذلك على شكل برامج وأفكار وخطط محددة قابلة للتنفيذ والتطبيق.

إذا كان التنظير في القضايا والمشكلات شيئاً هيناً يسيراً، وعملية سهلة ممكنة، فإن تحويل هذا التنظير إلى برامج محددة وخطط محكمة وتطبيقات عملية أمر يتطلب جهوداً مكثفة، وإحاطة تامة بالتفصيلات والخلفيات، وبما تتيحه وسائل التقنية الحديثة من إمكانات، وهو أمر لا يستطيع القيام به فرد بعينه مهما أوتي من سعة في العلم وبسطة في الفهم، وإنما لا بد أن تتضافر فيه الجهود بشكل جماعي منظم.

obeikandl.com